

المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدمياط الجديدة

الدلالات العقيدية

في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لَوْ أَنَّكُمْ  
تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ  
الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا".

الدكتور

كمال محمد دين محبوب عبده

أستاذ العقيدة المشارك

قسم الدراسات الإسلامية

كلية الشريعة والقانون

جامعة الجوف

العدد السابع عشر (مارس ٢٠٢٥م)

التقييم الدولي / ISSN (2356- 6353)

التقييم الدولي الإلكتروني / (2636- 2716)

رقم الإيداع بدار الكتب / (2013/ 18766)



الدلالات العقدية في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لو أنكم تتوكلون على الله





الدلالات العقدية في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا".

### ملخص البحث:

يتطلع الباحث إلى بيان الدلالات العقدية في حديث عمر رضى الله عنه مرفوعاً: "لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا"، في مسائل عديدة، منها: بيان المعنى الصحيح لحق التوكل، والمراد بالرزق في الحديث، ووجه تخصيص التوكل الممدوح بفعل الطير، وعلاقة الغدو والروح من الطير بحقيقة التوكل، وفهم أهل السنة والجماعة للحديث وفهم المخالفين لهم.

وأوضح البحث كذلك علاقة التوكل بالتوحيد والإيمان وبين فضائله وعظيم ثوابه ونوائله وارتباطه بجميع ضروب التوحيد والإيمان، وأوضح كذلك أن التوكل أصله قلبيّ علماً وعملاً، فمن جهة علم القلب فإنه يعود لكمال يقين العبد بكفاية الله ﷻ له، وأنه سبحانه يقوم له بشأنه خيراً من تصرفه لنفسه، وأما من جهة عمل القلب، فلذلة طمأنينة قلب العبد وتسليمه لربه ﷻ بما قد فوضه فيه، ورضاه بذلك.

فالحديث موضوع البحث من جوامع الكلم العظيمة وهو عمدة في بابه، عني به الأئمة بإفراده بالتصنيف، وبيان غزير المعاني المضمنة في ألفاظه، وعظم فضل تحقيق عبادة التوكل التي حضَّ عليها النبي ﷺ، وعلو مقامها، فهي أحد الأصول القلبية العظيمة، ومراتب الإيمان العلية.

**الكلمات المفتاحية:** التوكل، الرزق، الغدو، الروح، خِمَاصًا، بطانًا.

## Theological Implications in the Hadith of the Prophet (peace be upon him):

"If you truly relied upon Allah as He should be relied upon, He would provide for you as He provides for the birds: they go out in the morning hungry and return full."

### Abstract:

The researcher aims to elucidate the theological implications of the hadith narrated by Umar (may Allah be pleased with him), in which the Prophet (peace and blessings be upon him) said: "If you truly relied upon Allah as He should be relied upon, He would provide for you as He provides for the birds: they go out in the morning hungry and return full." The study explores several key aspects, including the correct understanding of true reliance (tawakkul), the intended meaning of sustenance (rizq) in the hadith, the wisdom behind specifying birds as an example of commendable reliance, the connection between the birds' departure in the morning and return in the evening with the essence of tawakkul, and the interpretation of the hadith by Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah in contrast to opposing views. The study further examines the relationship between tawakkul, monotheism (tawhid), and faith (iman), highlighting its virtues, immense rewards, and its connection to all aspects of tawhid and iman. It also emphasizes that tawakkul is fundamentally an internal matter of the heart, both in knowledge and action. In terms of the heart's knowledge, it stems from a believer's complete certainty in Allah's sufficiency and the conviction that He manages the servant's affairs better than the servant himself. In terms of the heart's action, it manifests as the serenity and contentment of the believer's heart in entrusting matters to Allah and accepting His decree. The hadith under discussion is among the Prophet's (peace and blessings be upon him) comprehensive statements and serves as a foundational principle in its domain. Scholars have dedicated independent works to explaining its profound meanings, reflecting on the immense merit of fulfilling the act of tawakkul, which the Prophet (peace and blessings be upon him) strongly encouraged. Tawakkul holds a lofty status as one of the fundamental spiritual acts of the heart and among the highest ranks of faith.

**Keywords:** Tawakkul, Sustenance, Departure, Return, Hungry, Full.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن الله تعالى قد حضَّ عباده على حسن توحيده وتمام إفراده بما يستحقه ﷺ من سائر أنواع العبادات، وبيَّن النبي ﷺ ضروب ذلك وأصنافه، ومن عظيم هذا البيان الحديث الشريف: "لو أنكم تَوَكَّلُون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطاناً".<sup>(١)</sup> فقد أوضح هذا الوصف الكريم غاية الكمال المطلوب من المؤمنين في باب التوكل على الله ﷻ، وهو أحد أبواب العبادات القلبية العظيمة، واشتملت هذه المماثلة على عدد من المسائل العقدية الشريفة التي تحدو للبحث فيها، وتحلية معانيها، ودلائلها، وقد رغبت في التعرُّض لذلك راجياً من الله تعالى الأجر والمثوبة.

### مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في بيان المقصود بهذا التشبيه المنيف في هذا الحديث الشريف، وبيان الفهم الصحيح المراد لمعنى حق التوكل، والدلائل العقدية العظيمة التي اشتمل عليها الحديث الشريف.

### حدود البحث:

حديث: "لو أنكم تَوَكَّلُون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصاً وتروح بطاناً". ومعانيه ودلالاته العقدية من خلال نصوص الوحيين على ضوء المنقول عن أهل العلم من السلف والخلف رحمهم الله تعالى.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان عدد من المسائل العقدية التي اشتمل عليها هذا الحديث العظيم،

(١) سيأتي تحريجه مفصلاً إن شاء الله تعالى.



والتي منها:

١. المعنى الصحيح لحقّ التوكل.
٢. المراد بالرزق في الحديث.
٣. وجه تخصيص التوكل الممدوح بفعل الطير.
٤. علاقة الغدوّ والرواح من الطير بحقيقة التوكل.
٥. الدلائل العقدية الكامنة في ألفاظ الحديث.

### تساؤلات البحث:

١. ما هو المعنى الصحيح للتوكل الحق؟
٢. لماذا التمثيل بالطير في الرزق دون غيره من المخلوقات؟
٣. ما هي الفائدة من التنصيص على الغدوّ، والرواح، والخصاص، والبطان؟
٤. كيف فهم أهل السنة والجماعة هذا الحديث من جهة المعنى العقدي؟
٥. ما هو الجواب على الفهم المخالف لأهل السنة في دلالات الحديث؟

### المنهج المتبع في البحث:

اتبعت في البحث المنهج الاستقرائي، والوصفي التحليلي لموضوع البحث، وسرت في ذلك على النحو التالي:

١. استقراء وجمع المادة العلمية من مظانّها، وتناولها على ما سيأتي في الخطة، والتوثيق العلمي للنقول والأقوال من مصادرها.
٢. دراسة وتحليل حديث: "لو أنكم توكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خصاصاً وتروح بطاناً"، وتصنيف كلام أهل العلم المتعلق به وتحليله وفق ما جاء في الخطة، مع الاستشهاد بما يناسب من نصوص الكتاب والسنة والاسترشاد في ذلك بالمنقول من كلام أهل العلم من السلف والخلف رحمهم الله تعالى، مقررّاً ما يعتقده أهل السنة والجماعة



والاستدلال لأقوالهم في ذلك، وبيان موقف المخالفين من دلالات هذا الحديث.

٣. كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وعزوها إلى مواضعها في المصحف الشريف، بذكر اسم السورة ورقم الآية، ويكون ذلك في حاشية البحث.

٤. عزو الأحاديث والآثار إلى مصادرها، مقتصرًا على الصحيحين أو أحدهما إن كان فيهما، أو في أحدهما، وإلا فمِمَّا تيسر من كتب الحديث، مكتفياً في ذلك بذكر رقم الحديث، أو الأثر، مع ذكر الحكم عليه من كلام أهل العلم، ووضع فهرس للمراجع والمصادر في آخر البحث.

### الدراسات السابقة:

موضوع التوكل من الموضوعات الهامة التي طُرقت بحثياً من نواحي عديدة، وحشدت الأقلام فيها، قديماً وحديثاً، مفردة بمصنفات، أو مضمّنة في كتب جوامع، لكن لم أقف فيما اطلعت عليه على من تناول هذا الحديث على وجه التحديد بالدراسة العقدية إلا بحثاً بعنوان: (المسائل العقدية المتعلقة بحديث عمر بن الخطاب "سمعت رسول الله ﷺ يقول: لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً") للباحثة: ندى بنت فايز القشيري.<sup>(١)</sup> ويمكن أن ألخص الملاحظات على تناول هذا البحث للحديث عبر النقاط التالية:

١. أنّ الباحثة - وفقها الله - وإن كانت قد نصّت في مطلع البحث على اتباعها للمنهج الاستقرائي التحليلي النقدي إلا أنه لم يظهر ذلك فيه مطلقاً، بل يتضح بجلاء انتفاء ذلك تماماً، مما يشير إلى خلل منهجي في البحث، إذ يظهر للقارئ أنها اقتصرت فيه على الاكتفاء

(١) ندى بنت فايز القشيري، "المسائل العقدية المتعلقة بحديث عمر بن الخطاب" سمعت رسول الله ﷺ يقول: لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً"، مجلة الإحياء، المجلد ١٩، العدد ٢٢، (مجلة علمية دورية محكمة، تصدرها كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة

(١)، الحاج لخضر - الجزائر)، (سبتمبر ٢٠١٩ م): ١٥١-١٨٦.



بالنقل المطوّلة في جميع مسائل البحث، بداية من تعريف التوكل حتى نهاية مباحث موضوع التوكل، بل كادت بعض المطالب في البحث أن تكون منقولة بالنص كاملة، فيرجح ذلك أن المنهج المتبع في البحث هو منهج الجمع فقط، وليس ذلك بمنهج علمي — سيما في البحوث العلمية — يصلح من خلاله تناول هذه الموضوعات الدقيقة التي تحتاج إلى التحليل والدقة في استنباط الدلائل الموثقة.

٢. أن الباحثة - وفقها الله - لم تتعرض لتحليل معاني ألفاظ الحديث محل البحث ودراسة دلائلها سوى في أسطر قليلة جداً والنقل أيضاً، بل لم تذكر الألفاظ الواردة في الروايات المختلفة للحديث، بالرغم من أنها وضعت مطلباً بعنوان: روايات الحديث وبيان مدلوله، وهذا يدلُّ على القصور في جمع الأس الذي يقوم عليه البحث.

٣. أن الباحثة - وفقها الله - اقتصرت على ذكر عدد قليل من مسائل التوكل من المصادر المعروفة في الموضوع، بدلاً من اللازم وهو دراسة الحديث دراسة عقدية تفصيلية؛ لأنه موضوع البحث، وهذا خروج عن الموضوع الأصيل للبحث. ولهذا عقدت العزم على الاستمرار في دراسة الحديث دراسة عقدية وفق ما وضعت عليه الخطة في هذا البحث، رجاء الأجر والمثوبة.

**خطة البحث:** جعلت البحث في مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة.

أما المقدمة: فاشتملت على الافتتاحية، ومشكلة وحدود وأهداف وتساؤلات البحث، والمنهج المتبع في البحث، ثم الدراسات السابقة.

**تمهيد: في بيان معنى التوكل، وعلاقته بالتوحيد والإيمان:**

أولاً: التوكل في اللغة والاصطلاح.

ثانياً: علاقة التوكل بالتوحيد والإيمان.

**المبحث الأول: ألفاظ حديث: "لو أنكم توكلون على الله حقّ توكله..." وشرحها،**

**وفيه مطالب:**





المطلب الأول: ألفاظ الحديث، وبيان منزلته.

المطلب الثاني: شرح ألفاظ الحديث.

**المبحث الثاني: الأساليب اللغوية المستعملة في الحز على التوكل في الحديث،**

**ودلالاتها العقدية. وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: التعبير بحرف (لو).

المطلب الثاني: حذف متعلق التوكل.

المطلب الثالث: أسلوب التشبيه في الحديث.

**المبحث الثالث: الحز على التوكل في الحديث، ودلالاته العقدية، وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: التشبيه برزق الطير في الحديث، ودلالاته العقدية، وفيه مسائل:

المسألة الأولى: الرزق في الحديث.

المسألة الثانية: التشبيه برزق الطير في الحديث دون غيره من المخلوقات.

المطلب الثاني: هيئة طلب الطير للرزق في الحديث، وعاقبته.

**المبحث الرابع: المراد بحق التوكل، والجواب على الفهم المخالف لأهل السنة في**

**دلالات الحديث. وفيه مطلبان:**

المطلب الأول: المراد بحق التوكل.

المطلب الثاني: موقف بعض المخالفين لأهل السنة من الدلالات العقدية في الحديث،

والجواب على ذلك.

**الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي يتوصل لها في البحث.**

وأخيراً فهذا جهد المقل، فما كان فيه من صواب فمحض توفيق الله سبحانه والمنة له، وما كان غير ذلك فجبلة النفس الأمارة بالسوء، ونزغ الشيطان الرجيم، والله وحده المسؤول أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، ويتمم نفعه على كاتبه وقارئه، إنه أكرم مسؤول وأرجى مأمول، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

## تمهيد

### في بيان معنى التوكل، وعلاقته بالتوحيد والإيمان

#### أولاً: التوكل في اللغة والاصطلاح

التوكل في اللغة: تفعل من وكل يكل، وأصل حروف الكلمة الثلاث: الواو والكاف واللام، أصل صحيح، يدل على الاعتماد على الغير وتسليم الأمر له ثقة أو عجزاً وإظهار ذلك. (١)

والوكل: على وزن فعيل، وهو المفوض إليه الأمر، والضامن. (٢)

وأما التوكل في الاصطلاح الشرعي: فهو صدق اعتماد القلب على الله — عَزَّوَجَلَّ — في استجلاب المصالح ودفع المضار، من أمري الدنيا والآخرة، واعتماد العبد في أموره كلها على الله عَزَّوَجَلَّ عجزاً من نفسه، وثقة بربه. (٣)

(١) انظر: أحمد بن فارس القزويني، "معجم مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط ١، سوريا: دار الفكر، ١٩٧٩ م)، ٦: ١٣٦؛ ومحمد مرتضى الزبيدي، "تاج العروس" تحقيق مجموعة من المحققين، (ط ٢، الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ٢٠٠٤ م)، ٣١: ٩٨؛ ومحمد بن مكرم بن منظور، "لسان العرب". (ط ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ)، ٦: ٤٩٠٩.

(٢) انظر: ناصر بن عبد السيد المطرزي، "المغرب في ترتيب المعرب". تحقيق: فاحوري ومختار، (ط ١، سوريا: مكتبة أسامة بن زيد، ١٩٧٩ م)، ٢: ٣٦٩.

(٣) وهذا المعنى مستخرج من مجموع ما ذكره أهل العلم في بيان معنى التوكل في الاصطلاح. انظر: محمد بن أبي بكر ابن القيم، "زاد المعاد في هدي خير العباد". (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، الكويت: دار المنار الإسلامية، ١٤١٥ هـ)، ٤: ١٥؛ وعبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، "كتاب التوكل على الله". تحقيق: مصطفى عطا، (ط ١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٣ م)، ٤٤؛ وسليمان بن عبد الله آل الشيخ، "تيسير العزيز الحميد". تحقيق: أسامة العتيبي، (ط ١، السعودية: دار الصميعي، ١٤٢٨ هـ)، ١: =



وبعد استعراض المعنيين اللغوي والاصطلاحي في بيان معنى التوكل نجد أنهما قد اجتمعا في أصل المعنى، وهو: الاعتماد على الغير بغض النظر عن الباعث لذلك، فسواء كان ذلك بالثقة في ذلك الغير،<sup>(١)</sup> أو لعجز النفس عن تحصيل المطلوب وقوعاً أو دفعاً، مع إضافة أمر آخر خارج عن المعنى اللغوي — من حيث الظاهر — وهو الأخذ بالأسباب، أو تركها بحسب الحال، وإن كانت الثقة يمكن تضمينها للمعنى بشرط الأخذ بالسبب لا دونه، مع العلم بأن الفقر إلى غير الثابت مع الأخذ بالسبب،<sup>(٢)</sup> كما سيأتي بيانه في موقعه إن شاء الله تعالى.

وبالنظر إلى هذين المتعلقين الأنفين — وهما: الاعتماد على الغير لباعث الثقة أو العجز — يُلاحظ أن التوكل الشرعي في حقيقته يتناوبه جانبان: الجانب القلبي: وهو باعث الثقة، الجانب الحسي: وهو باعث العجز.

٢٣٥؛ وحافظ حكيم، "معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول". تحقيق: عمر أبو عمر، (ط ١)، الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٠ هـ)، ٢: ٤٤٥-٤٤٦؛ وصالح بن عبد الله الفوزان، "الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد". (ط ٢)، الرياض: طبع الرئاسة العامة للبحوث العلمية، ١٤١٢ هـ)، ١: ٦٤؛ وعبد الرحمن بن الجوزي، "تلبيس إبليس". (ط ١)، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢١ هـ)، ١: ٢٤٨.

(١) انظر: محمد الطاهر بن عاشور، "التحرير والتنوير". (ط ١)، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ م)، ١٣: ٢٠١؛ وأحمد بن علي المقرئ، "تجريد التوحيد المفيد". تحقيق: د. السايح، د. الجميلي، (د. ط، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، د. ت)، ٤٠.

(٢) انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "الاستقامة". تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (ط ١)، المدينة المنورة: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣ هـ)، ١: ١٥٢؛ وأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "الفتاوى الكبرى". تحقيق: د. محمد عطا، مصطفى عطا، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ)،



وهذا الجانبان متلازمان لا ينفك كل واحد منهما عن الآخر، ولا يكمل وصف التَّوَكُّل إلا بوجود الآخر؛ لأنَّ انفراد أحدهما دون الآخر بتحقيق الاعتماد على الله للعجز وحده أو الثقة وحدها منافي لتمام التَّوَكُّل المراد من الشَّارع. (١)

قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - "التوكل على الله هو الاعتماد على الله مع الثقة به، ليس مجرد الاعتماد، بل مع الثقة". (٢)

ووجه اشتراط اجتماع الأمرين معاً في معنى التوكل في الشرع: أنَّ العجز حاصل من العبد جبلةً، سواء كان المراد تحصيله مقدوراً عليه حساً أو لا، وليس كل مقدور عليه حساً يناله العبد ويقدر عليه.

كما أنَّ كل باعث منهما يصحُّ تعلُّقه بالجانب الآخر، فيصحُّ أن يكون كل جانب هو الباعث الآخر: فيصح أن تكون الثقة حسيةً، وأن يكون العجز معنويّاً، وسيأتي تفصيل ذلك عند الكلام على علاقة التوكل بالإيمان والأسباب بمشيئة الله تعالى.

ويرفد الباعث الأول - وهو الاعتماد على الله ﷻ - في نصوص الشرع ما يدلُّ على اكتمال ثقة أهل الإيمان في الله ﷻ والاستكفاء به عن غيره، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الرُّم: ٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣] أي: كافيه، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. (٣)

(١) انظر: ابن القيم، "مدارج السالكين"، ٢: ١٢٠، ١٢٩؛ ومحمد بن أبي بكر ابن القيم، "طريق المجترين". تحقيق: عمر أبو عمر، (ط ٢)، الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٤ هـ، ٣٩٨.

(٢) انظر: محمد بن صالح العثيمين، "تفسير القرآن الكريم - سورة النمل"، (ط ١)، السعودية، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ٢٠١٥ م، ٤٣٨.

(٣) انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "الرسالة التدمرية". تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (ط ١)، المدينة المنورة: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣ هـ، ٢٠٠-٢٠١؛ ابن القيم، "الفوائد"، ٧٠.



فيظهر اتساق المعنى اللغوي والشرعي من هذا الوجه في الاعتماد الحق من العبد على ربه، فما ذاك إلا لثقة العابد بالمعبود سبحانه، بأنه حسبه وكافيه ﷻ ومنجز له ما أراد. قال الحسن البصري - رحمه الله -: "إن من توكل العبد أن يكون الله هو ثقته". (١)

ويشهد للباعث الثاني - وهو العجز - عموم الإخبار الوارد في النصوص عن فقر الخلق وحاجتهم لله سبحانه، وعجزهم عن تحصيل مرادهم دون عونته ورفده سبحانه، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨].

ويتواءم ههنا الوجه الثاني من المعنى اللغوي ألا وهو التفويض من الموكِّل مع المعنى الشرعي، فالمتوكل على الله سبحانه قد أنزل فقره بربه، وفوّض ورده شأنه إليه بأن يقضي له ما أراد سبحانه فيوصل له من الخير ما ينفعه، ويصرف عنه من الضر ما يسوؤه؛ فهو الأعلَم بما يصلحه، والأقدر على ما ينهض بأمره. (٢)

ومن هذا الباب قول الله سبحانه: ﴿فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأَفَوضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ [فوقله الله سبحانه سَعَاتٍ مَأْمُورًا وَحَافٍ بِقَالَ فِرْعَوْنُ سُوءَ الْعَذَابِ] [غافر: ٤٤].

ولهذا يظهر في مقام التوكل أن العجز والتفويض من العبد لربه قائم على ثلاثة أصول: (٣)

الأول: كمال قدرة الله ﷻ.

الثاني: فقر العبد إلى ربه ﷻ.

(١) ابن أبي الدنيا، "كتاب التوكل على الله"، ٥٤.

(٢) انظر: محمد بن الأمين الشنقيطي، "أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن". إشراف بكر أبو زيد، (د. ط، جدة: مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، عالم الفوائد)، ٣: ٤٨٠؛ والحسين بن محمد الراغب، "المفردات في غريب القرآن". تحقيق: محمد كيلاي، (د. ط، بيروت: عالم المعرفة، د. ت)، ٣٨٧.

(٣) انظر: ابن القيم، "مدارج السالكين"، ٢: ١١٧؛ وابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٤: ١٥٢.



الثالث: ثقة العبد بكمال علم الله ﷻ بما يصلح لعبده.

فقدرة الله ﷻ لا تنتهي لها، ولا مانع لنفوذها، فهو سبحانه على كل شيء قدير، ولا راد لقضائه، ولا معقب لأمره وحكمه، مع استغناؤه المطلق سبحانه عن خلقه. وخلقهم فقراء إليه فقراً اضطرارياً، وحاجتهم إليه بما لا يمكن معه استغناؤهم عنه طرفة عين، وذلك لأن حياتهم لا تقوم إلا به إيجاداً وإمداداً، فالله ﷻ هو خالقهم وموجدهم من عدم، ورازقهم بلا مؤونة ولا كلفة.

قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤] وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً﴾ [الطلاق: ١٢].

وهذان الأمران السالفان يؤكدان الأمر الثالث وهو العلم: فالله ﷻ كمل علماً فهو المحيط علماً بكل شيء، ومن كمال ذلك تمام علمه بما يصلح لعبده، مما يقيم شأن دينه ودنياه.

وتمام علم العبد بتلك الثلاث يبعثه على تفويضه ربه تعالى في جميع شأنه، وكلما كمل العبد في معرفته بربه وقربه منه ﷻ أثر ذلك في توكله فكان أتم وأعظم من توكل من لم يقم ذلك في قلبه، قال تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلًا وَلِنُصْبرَ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [إبراهيم: ١٢]. (١)



(١) انظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١٣: ٢٠١؛ وعبد الرحمن بن ناصر السعدي، "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان". (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ هـ)، ٤٢٢؛ وابن القيم، "طريق المحترفين"، ٣٨٦.

**أقسام التوكل:**

ولما كثرت متعلقات التوكل وتشعبت بواعثه وموارده، <sup>(١)</sup> أعوز الوقوف على التصنيف الأوفق الذي يقرب معه رد كل قسم منه إلى ما يناسبه، ولكن هذا قد يكون حله بالنظر إلى تقسيمه باعتبار متعلقاته، إذ يمكن تصنيفه إلى أقسام يتيسر تصوّره بها على النحو التالي:

**أولاً: باعتبار متعلّقه: (٢)**

١. توكلٌ في تحصيل مرضاة الرب ﷻ. وهو أكمل أنواع التوكل.  
مثل: التوكل على الله في أبواب التوحيد والإيمان، والهداية، واليقين.
٢. توكلٌ في تحصيل مصلحة العبد في الدين.
٣. توكلٌ في تحصيل مصلحة العبد في الدنيا، بتحصيل الحوائج، ودفع المصائب والمكاره.  
مثاله: كوجوب التوكل على الله في الأرزاق، الذي يتضمن تحصيل المنافع كالمأكل والمشارب، ودفع المضار: كاللباس.

**ثانياً: باعتبار الاختيار والإلجاء. (٣)**

١. توكلٌ الاضطرار: وهو ما لا قدرة للعبد فيه، فليس للعبد فيه إلا التوكل.
٢. توكلٌ الاختيار: ويكون مع وجود الأسباب المفضية للمراد، وبعض الأسباب التي تُضعف التوكل، فإذا تركت كُمل التوكل.

(١) انظر: ابن القيم، "مدارج السالكين"، ٢: ١١٣.

(٢) انظر: ابن القيم، "طريق المجترين"، ٣٩٥؛ وابن القيم، "الفوائد"، ٨٦؛ وعبد العزيز بن محمد السلمان، "مفتاح الأفكار للتأهب لدار القرار"، (د. ط، السعودية: طبع المؤلف، د. ت) ٢: ٣٧٠.

(٣) انظر: ابن القيم، "الفوائد"، ٨٦؛ وأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "مجموع الفتاوى"، (ط ١، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، ١٤٠٣ هـ)، ٧: ٣٠.



### ثانياً: باعتباره **تعلقه بالسبب**. (١)

١. في حال قيام الأسباب المأمور بها، فإن ترك السبب أو التوكل كان العبد مذموماً بتركه.
٢. إذا حرم السبب: حرمت مباشرته، وليس له إلا التوكل دون الأخذ بالسبب.
٣. إذا كان السبب مباحاً: فإن كان القيام به يضعف القلب عن التوكل كان الأولى ترك السبب، وإن لم يكن له إضعاف للقلب كان الأولى مباشرة السبب.

(١) انظر: ابن القيم، "الفوائد"، ٨٦؛ وابن تيمية، "الاستقامة"، ١: ١٥٣-١٥٤.





## المطلب الثاني

## علاقة التوكل بالتوحيد والإيمان

تعددت النصوص الواردة في الكتاب والسنة في شأن التوكل على مناح عديدة وصور شتى، تظهر أهميته، وتُبين فضائله وعظيم ثوابه ونوائله وارتباطه بجميع ضروب التوحيد والإيمان. (١)

فمن جهة الربوبية: وهي توحيد الله بأفعاله، فالتوكل أمر فطريٌّ من المخلوقين تجاه خالقهم، وهو ناشئ عن معرفة قلبية بانفراد الله تعالى بالخلق، والملك، والرزق، والتدبير. (٢)

والخلق في ذلك سواء، مؤمنين أبراراً كانوا أو كفاراً فجاراً، وهذا المعنى يستبين مدلوله من دلالة عموم قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَكْفِي عَبْدَهُ﴾ [الرَّزَم: ٣٦].

فالعبد في الآية الكريمة يحتمل إرادة العموم به، أي: أنه كل مدبر، ومذلل، فيشمل المؤمن والكافر، فالله وحده هو المتكفل بتصريف شؤون الخلائق كافة، فهو ربه: خالقهم ومالكهم رازقهم ومدبر شؤونهم، (٣) ولهذا يوجب التوكل للعبد شهود صفات الربوبية لله عز وجل. (٤)

كما أنَّ التوكل يتصور وقوعه من غير العاقلين من الدواب والطيور وغيرها، ومنه قول رسول الله ﷺ في حديثه الشريف الذي هو محل هذا البحث: "لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ". (٥)

ومن هذا الباب يكون التوكل حقيقة كونية لازمة لكل مخلوق في هذا الكون.

(١) انظر: ابن القيم، "طريق المحررتين"، ٣٨٦؛ وحكمي، "معارج القبول"، ٢: ٤٤٥.

(٢) انظر: أحمد بن علي المقرئ، "تجريد التوحيد المفيد"، ٤٠.

(٣) انظر: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، "العبودية". تحقيق: زهير الشاويش، (ط٧)، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٢٦ هـ، ٤٩-٥٤.

(٤) انظر: ابن القيم، "الفوائد"، ٧٠.

(٥) انظر: ابن القيم، "مدارج السالكين"، ٢: ١١٣.



كما أنَّ التوكل من أعظم أبواب الإلهية، فهو من أَجَلِّ العبادات التي يتقَرَّب بها العبد إلى ربه ﷻ، ولا يصحُّ أن تكون إلا لله وحده ﷻ، قال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢].

وأما علاقة التوكل بتوحيد الأسماء الحسنى والصفات العلى فذلك له أمثلة تكاد لا تنحصر،<sup>(١)</sup> ويمكن أن يمثل لبعض ذلك من حيث تعلق اسم الرب وفعله سبحانه بتوكيل العبد ربه، من ذلك:

اسم الله تعالى (الوكيل) هو أحد روافد المعاني التي اشتمل عليها التوكل المطلوب من العبد، فمعناه: "المتولَّى لتدبير خلقه بعلمه، وكمال قدرته، وشمول حكمته... فمن اتخذه وكيلاً كفاه".<sup>(٢)</sup>

واسم الله تعالى (الكافي) ومعناه: "الكافي عبادته جميع ما يحتاجون ويضطرون إليه، الكافي كفاية خاصة من آمن به وتوكل عليه، واستمد منه حوائج دينه ودنياه".<sup>(٣)</sup>

وكما هو معلوم متقرر في اعتقاد أهل السنة والجماعة أنَّ الاسم من أسماء الله الحسنى إن تضمن فعلاً متعدياً يلزم إثبات الاسم والفعل وإثبات مقتضى الفعل.<sup>(٤)</sup>

وإعمال هذه القاعدة الشريفة — مثلاً — في اسم الله الوكيل: بإثبات اسم الوكيل لله ﷻ،

(١) انظر: ابن القيم، "مدارج السالكين"، ٢: ١٢٥.

(٢) عبيد بن علي العبيد، "تفسير أسماء الله الحسنى". مجلة العلوم الشرعية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: ١١٢، (١٤٢١هـ): ٢٤٤.

(٣) عبيد بن علي العبيد، "تفسير أسماء الله الحسنى". مجلة العلوم الشرعية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: ١١٢، (١٤٢١هـ): ٢٢٤.

(٤) انظر: محمد بن صالح بن عثيمين، "القواعد المثلى". تحقيق: عبد المقصود، (ط ٢)، القاهرة: مكتبة السنة، (١٤١٤ هـ)، ١٣؛ وعبيد بن علي العبيد، "تفسير أسماء الله الحسنى". مجلة العلوم الشرعية الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: ١١٢، (١٤٢١هـ): ٢٤٤.



وإثبات الفعل المتضمن: وهو أَنَّ الله تعالى يتوَلَّى من تَوَكَّل عليه، ويكفيه، ومقتضى إثبات الاسم: أن يتوكل العبد على ربه تمام وحق التوكل وهو المقصود في هذا الحديث الشريف. وحينما يُدَقَّق النظر في هذه العلاقة العظيمة بين التوكل وتوحيد الأسماء والصفات يظهر مرجع العلاقة إلى أمرين:

أمر علمي: ويشتمل على ملحظين: اسم الرب وفعله. أمر عملي: وهو فعل العبد. وهذا يؤكِّد ما سبق بيانه في معنى التوكل في الشرع وهما الجانبان: العلمي (جانب الثقة)، العملي (جانب العجز).

### علاقة التوكل بالإيمان:

التوكل أصله قلبيٌّ علماً وعملاً فيرجع إليه من جهة المعنى اللغوي والشرعي،<sup>(١)</sup> فهو قائم على التفويض المطلق للثقة والعجز كما سبق بيانه، فمن جهة علم القلب فإنه يعود لكمال يقين العبد بكفاية الله وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْ له، وأنه سبحانه يقوم له بشأنه خيراً من تصرفه لنفسه. وأما من جهة عمل القلب: فلذ طمأنينة قلب العبد وتسليمه لربه وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْ بما قد فوضه فيه، ورضاه بذلك.

وهو وإن كان القلب أصله: علماً وعملاً، إلا أن ظهوره على اللسان والجوارح ورد به النص، وشهد له الواقع.<sup>(٢)</sup>

فمن دلالة النصوص على إظهار توكل اللسان: قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [يونس: ٨٥]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ أَمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾، وقوله تعالى: ﴿عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الأعراف: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا عَلَيْنَا تَوَكَّلْنَا﴾ [المتحنة: ٤]، [الملك: ٢٩]. وعن أنس بن مالك قال: قال رجل: يا رسول الله اعقلها وتوكل، أو أطلقها وتوكل؟

(١) انظر: ابن أبي الدنيا، "كتاب التوكل على الله"، ٤٤؛ وابن القيم، "مدارج السالكين"، ٢: ١١٤.

(٢) انظر: ابن القيم، "مدارج السالكين"، ٢: ١٢٠.



قال: "اعْقِلْهَا وَتَوَكَّلْ". (١)

أما شهود الواقع به، فخير دليل عليه الحديث الشريف محل البحث. كما أنه ليس بمختلف عن سائر أعمال القلوب من جهة اتصاله بإيمان القلب زيادة ونقصاً، فكلما عظم إيمان العبد عظم توكله، ووجب عليه من التوكل ما لا يكون لغيره، والعكس يصح، فينتفي الإيمان عند انتفاء أصل حقيقة التوكل، فهو من لوازم الإيمان وأحد أعظم مقتضياته، وضعف التوكل برهان على ضعف الإيمان. (٢)

ومن هذا الوجه كان التوكل جزءاً لا ينفك عن مقامات الدين: الإسلام، والإيمان والإحسان، بل هو أحد أصولها العظام، فلا يكون وجودها إلا بوجوده وكيونته. (٣) ولذا قال سعيد بن جبير: "التوكل على الله جماع الإيمان". (٤)

### تلازم الجوارح في توكلها على الله ﷻ:

والتوكل الأكمل الأنفع لصاحبه لا بد فيه من التطابق التام بين هذه الجوانب الثلاث: القلب واللسان والجوارح، كما هو المعهود في سائر أعمال الإيمان، فلا ينفع توكل القلب دون توكل اللسان والجوارح، كما لا يستقيم توكل اللسان إن لم يكن القلب مطمئناً بذلك التوكل، واعتماد القلب بالتوكل على الله مع تعطيل الجوارح عن الأخذ بالأسباب يفضي إلى العجز. (٥)

(١) انظر: محمد بن عيسى الترمذي، "سنن الترمذي". تحقيق: أحمد شاكر، (ط ٢)، مصر: مطبعة الحلبي، ١٩٧٧

(م)، ٤: ٦٨٨، ك/ صفة القيامة، باب، رقم ٢٥١٧.

(٢) انظر: آل الشيخ، "تيسير العزيز الحميد"، ٢: ٨٦٧.

(٣) انظر: محمد بن أبي بكر ابن القيم. "بدائع الفوائد". تحقيق: هشام عطا وآخرون، (ط ١)، مكة المكرمة: مكتبة

الباز، (١٤١٦ هـ)، ٢: ٤٦٥؛ وابن القيم، "طريق المحجرتين"، ٣٨٩؛ وإبراهيم بن عمر البقاعي، "نظم الدرر في تناسب الآي والسور". تحقيق: المهدي، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ)، ٤: ١٧٦.

(٤) أحمد بن نعيم، "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء". (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨ م)، ٤: ٢٧٤؛ وابن أبي الدنيا، "كتاب التوكل على الله"، ٤٨.

(٥) انظر: ابن القيم، "الفوائد"، ٨٧.



## المبحث الأول

ألفاظ حديث: "لو أنكم توكلون على الله حقّ توكله...". وشرحها وفيه

مطالب:

## المطلب الأول

## ألفاظ الحديث، وبيان منزلته

نُقِلَ الحديث الشريف المقصود بالبحث بألفاظ عديدة، ومن أكثرها وروداً في دواوين السنة ما جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سمع نبي الله صلى الله عليه وسلم يقول: "لو أنكم كنتم توكلون على الله حقّ توكله، لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خفافاً وتروخ بطاناً". (١)

وفي لفظ: "توكلون". (٢) وفي لفظ: "توكلتم". (٣) وفي لفظ: "لو توكلت على الله حقّ توكله، رزقت كما يرزق الطير...". (٤)

(١) الترمذي، "سنن الترمذي"، ٤: ٥٧٣، ك/ الزهد، باب: في التوكل على الله، رقم ٢٣٤٤؛ ومحمد بن يزيد بن ماجه، "سنن ابن ماجه"، تحقيق: عبد الباقي، (د. ط، بيروت: دار الفكر، د. ت)، ١٣٩٤، ك/ الزهد، باب: التوكل واليقين، رقم ٤١٦٤؛ وأحمد بن حنبل الشيباني، "مسند أحمد"، تحقيق: الأرنؤوط وعادل مرشد، (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥ م)، ١: ٣٣٢، رقم ٢٠٥؛ والبستي، "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان"، ٢: ٩٥، ك/ الرقائق، باب: الورع والتوكل، ذكر الإخبار عما يجب على المرء من قطع القلب عن الخلائق بجميع الخلائق في أحواله وأسبابه، رقم ٧٣٠.

(٢) سليمان بن داود بن الجارود "مسند أبي داود الطيالسي"، تحقيق: د. محمد التركي، (ط ١، مصر: دار هجر، ١٩٩٩ م) ١: ٥٥، رقم ٥١؛ ومحمد بن سلامة القضاعي، "مسند الشهاب"، تحقيق: حمدي السلفي، (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ م)، ٢: ٣١٩، رقم ١٤٤٤؛ والبيهقي، "الجامع لشعب الإيمان"، ٢: ٤٠٤، رقم ١١٣٩.

(٣) الحاكم، "المستدرک"، ٤: ٣١٨.

(٤) البيهقي، "الجامع لشعب الإيمان"، ٢: ٤٠٤، رقم ١١٣٩.



ولكون هذا الحديث الشريف من جوامع الكلم العظيمة، ولغزارة ما حوى من المعاني والدلائل الغزيرة عُدَّ بمثابة القاعدة الكلية لنصوص الباب، فتردّ إليه بقية نصوصها، إذ هو العمدة في جمع ألفاظه ومدلولاتها مهمّات مسائل الباب، وجمل فروعه وجوامع مفرداته، لذا فقد نوّه بمنزلته وأهميته في بابه وتعدد دلالاته أهل العلم، وفيما يلي ذكر بعض هذه الأقوال:

١. قال الحافظ ابن رجب — رحمه الله —: "هذا الحديث أصلٌ في التوكل، وأنّه من أعظم الأسباب التي يُستجلب بها الرزق. (١)"

٢. قال العلامة عبد المحسن العباد — حفظه الله —: "هذا الحديث أصلٌ في التوكل على الله (٢)، مع الأخذ بالأسباب المشروعة، والأخذ بها لا ينافي التوكل". (٢)

وفي تحليل عبارة كون الحديث (أصلاً في بابه) نجد أنّها صريحة في تجلية أهميته؛ لاشتماله على جوامع موضوع التوكل، ومهمّاته، وأصوله، ولذا احتُفيّ وَعُني به بالتصدير في بابه، فيعدُّ أول ما يفتتح به موضوع التوكل، مما يزيد الدلالة على اهتمام أهل العلم بهذا الحديث في مصنّفاتهم، واحتفاؤهم به، وظهر ذلك في الوجهين التاليين:

أولاً: من حيث التصدير في الكتب المفردة في موضوع التوكل، من ذلك:

١. الحافظ ابن أبي الدنيا في (كتاب التوكل على الله). حيث افتتح به كتابه.
٢. الحافظ أبو يعلى في كتابه التوكل، حيث جعله أول ما استدل به على موضوع الكتاب من الأحاديث، بعد ذكر بعض الآيات الواردة في شأن التوكل. (٣)

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، "جامع العلوم والحكم". (ط ١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٨ هـ)، ١: ٤٣٦.

(٢) انظر: عبد المحسن العباد، "فتح القوي المتين في شرح الأربعين". (ط ١، الدمام: دار ابن القيم للنشر والتوزيع، القاهرة: دار ابن عفان، ٢٠٠٣ م)، ١٥٣.

(٣) انظر: محمد بن الحسين الفراء أبو يعلى، "التوكل". تحقيق: د. يوسف الطريف، (ط ١، الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٤ م)، ٣٤.



ويحسن الإشارة هنا إلى فعل الحافظ ابن رجب - رحمه الله - في تتمته للأربعين النووية من جوامع كلم النبي ﷺ حيث أضاف هذا الحديث إلى ما جمعه النووي . رحمه الله ..

ثانياً: من حيث التبويب: كالترمذي وابن ماجه في سننهما. (١).

وكل هذا يظهر جلياً مكانة هذا الحديث العظيم ومنزلته في باب التوكل، وقدر احتفاء أهل العلم به، وعنايتهم بشأنه.

(١) انظر: عزو الحديث فيما سبق.



## المطلب الثاني

### شرح ألفاظ الحديث

الألفاظ النبوية ألفاظ مختارة للدلالة على أجل المعاني، وأقربها للأفهام، وأكملها وأعلاها وأشملها، والحديث الشريف محل البحث أتت ألفاظه مثلاً على ذات الكمال، لفظاً ومعنى. وهذا المطلب هو لبيان معاني الألفاظ فقط دون الدلالات التي سيأتي الكلام عليها قريباً، وحين الشروع في شرح الألفاظ الكريمة الواردة فيه يستقبل القارئ:

لفظ (لو): وهو حرف له معان عديدة، ويحتمل الدلالة على التعليق المشروط، أي: تعليق فعل بفعل، فكأنما يفهم منه الشرط، ويلزم من تقدير حصول الشرط، حصول الجزاء، فيكون حرف وجوب لوجوب، دالاً على ما سيقع لوقوع غيره، كما أنه يحتمل معنى التمني، وسيأتي لاحقاً تفصيل ذلك بمشيئة الله تعالى. (١)

"تَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ": جاءت في روايات بالتخفيف، وفي روايات بتثنية. (٢) "حَقَّ تَوَكُّلُهُ": تمامه. "لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ": لجعل رزقكم كرزق الطير، والمراد بالطير: جنسها، فعبر لهم بوصف حالها قبل الطلب للرزق وبعده، وضمن الوصف بيان وقت الخروج والإياب، واختلاف الحالين بحسب ذلك. "تَعْدُو جَمَاصاً وَتَزُوحُ بِطَاناً": العدو: هو السير أول النهار، وحُدِّد وقته: ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس، وقيل: هو مطلق السير، والقول الأول هو المقصود في

(١) انظر: حسن بن قاسم المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق: قباوه، فاضل، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ، ١: ٢٧٤؛ والزبيدي، "تاج العروس"، ٤٠: ٤٧٩.

(٢) تقدمت الروايات في المطلب السابق.





الحديث، لمقابلته بعد ذلك بالرواح. (١)

وذهب البعض إلى أنَّ المقصود بالغدو: مطلق التبكير.

والخِصاص: جمع خميص، وهو فعيل من خمص: إذا جاع، والمخمصة: الجوع، ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٢٠]. والمعنى: المراد

من الخصاص في الحديث: ذوات البطون الضامرة لشدة جوعها. (٢)

الرواح: هو آخر النهار، وهو عكس الغدوة، وقيل: اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل، وقيل: هو الخفة في السير. (٣)، البطان: جمع بطين، وهي البطون الممتلئة. (٤)

- 
- (١) انظر: المبارك بن محمد بن الأثير، "النهاية في غريب الحديث والأثر". تحقيق: الزاوي، الطناحي، (د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ هـ)، ٣: ٣٤٦؛ وأحمد بن محمد الفيومي، "المصباح المنير". (ط ٥، القاهرة: المكتبة الأميرية، ١٩٢٢ م)، ١: ٦٠٦؛ والزبيدي، "تاج العروس"، ٣٩: ١٥٠.
- (٢) انظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، "العين". تحقيق: المخزومي، السامرائي، (د. ط، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٠ م)، ٤: ١٩١؛ والبغوي، "شرح السنة"، ١٤: ٣٠١.
- (٣) انظر: ابن الأثير، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، ٢: ٢٧٣؛ ومحمد بن أحمد الأزهرى، "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي". تحقيق: الألفي، (ط ١، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٩٩ هـ)، ١١٤.

(٤) انظر: ابن الأثير، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، ١: ١٣٦.



## المبحث الثاني

الأساليب اللغوية المستعملة في الحض على التوكل في الحديث،  
ودلالاتها العقدية

وفيه مطالب:

## المطلب الأول

## التعبير بحرف (لو)

حرف (لو): "حرف لما كان سيقع لوقوع غيره" <sup>(١)</sup>، وهو يشبه حرف (لو) الوارد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] وإذا شرعنا نستقرئ سياق الحديث لنقف على المعنى المراد من حرف (لو) ههنا، يقابلنا احتمالها لمعنيين:

**الأول:** أتمها تفيد الشرطية، فهي حرف امتناع لامتناع، أي: امتناع حصول الجواب لانتفاء حصول الشرط، فإذا وقع شرط (لو) يجب بها وقوع جوابها، <sup>(٢)</sup> ولكنها أُشربت معنى التمني. <sup>(٣)</sup>

ويفيد هذا المعنى والاشتراط اللغوي عدداً من الدلائل العقدية فيما يلي ذكرها:

(١) عمرو بن عثمان سيبويه، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط. ٢)، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٢ هـ، ٤: ٢٢٤.

(٢) انظر: علي بن عيسى الرماني، "منازل الحروف". تحقيق: عرفان الدمشقي، (ط. ١)، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٦ هـ، ٢٤١.

(٣) انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "مع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: هنداي، (د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ هـ)، ٢: ٤٧٤-٤٧٥.



١. أن حق التوكل شرط لازم لحصول تمام الرزق للعبد كرزق الطير، فيمتنع تحقيق الأخير، حين يمتنع تحقيق الأول. وأدني منه الدرجة التالية، وهي:
٢. أن القصور في تحقيق الرزق كرزق الطير يكون بحسب القصور في تحقيق حق التوكل، فيُطرَد هذا في باب التوكل ثبوتاً وانتفاءً بحسب تحقيق حق التوكل.
٣. أن هذا الشرط متوجه لمتعلق حق التوكل بالإيمان في جميع جوانبه: من حيث القلب واللسان والجوارح، وتعليق المثال في الحديث برزق الطير يؤذن بأن يُستشف المعنى من ذلك، ما يعني أنه يشترط تحقيق حق التوكل في كل الجوانب: القلب واللسان والجوارح، فامتناع تحقيق حق التوكل أو القصور في واحد من هذه الجوانب أو كلها يقضي بحصول القصور في تمام الرزق كرزق الطير.

فمن جهة تعلق بالقلب: فيشترط تحقيق حق التوكل بالقلب، حتى يغدو القلب مؤقناً بكفالة الله تعالى للرزق يقيناً عاد كجبل الطير في فطرته التي فطرها الله عليها. ومن جهة الجوارح: فتحقيق حق التوكل بالسعي في تحصيل الأرزاق — كما تغدو الطير بكوراً — مع كمال الثقة واليقين بتكفل الله تعالى بذلك وعجز العبد عن تحصيل ذلك دون معونته سبحانه.

وأما من جهة اللسان فمعلوم أن منطق الطير قد حجب الله علمه عن خلقه، واختص به نبيه سليمان عليه السلام، ولكن الموقن منه أن للطير من الكلام ما به تعبر عن أحوالها ومكنونات نفوسها، ومنه ما يتعلق بتوكلها على ربها سبحانه. (١)

**الثاني:** أنها للتمني، وليس المقصود هنا أصله فقط، بل استعملت لإفادة التمني لأمر ممكن ليس ميؤوساً منه، ولكن تحقيقه في موضع من العزة بمكان، فهو عسير المنال ليس بالمطمع

(١) انظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ١٩: ٢٣٧.



اليسير ولا المأمول المتناول. (١)

وفيفد هذا المعنى والاشتراط اللغوي عدداً من الدلائل العقدية فيما يلي ذكرها:

١. أن هذه الطريقة في التمني التي جاء بها الحديث على وجه التحضيض لها نظائر في كتاب الله تعالى، ورد فيها الحض على كمال العمل المطلوب مبهماً غير موضح المتعلق وجعل الجزاء أشمل وأعم، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

٢. أن الأمر المتمنى تحقيقه من أجل العبادات، فبالرغم من كونه ليس أمراً مستحيلاً، إلا أنه عزيز المنال لا يبلغه إلا الخُلص من أهل الإيمان، وذلك لأن التمني فيه متشعب التعلقات، إذ يتعلق التمني فيه بالقلب واللسان والجوارح، كما سبق بيانه في تعلق المعنى الشرطي بهم أيضاً، وهنا ظهور التمني في تعلقها بها جميعاً.

حيث قال ﷺ: "لو أنكم توكلون على الله"، فهذا متعلق التمني القلب واللسان، وفي تمثيل سعي الطير لرزقها بالغدو إرشاد إلى تعلق التمني بفعل الجوارح. وما كان كذلك فإن تمني تحقيقه في كل شعبة من شعبه، في القلب واللسان والجوارح لا يقدر عليه عامة أهل الإيمان، ولا يبلغ منزلته إلا الكمّل منهم.

٣. أن التمني غالباً ما يُعَلّق على الفائدة والعائد من التمني، وهنا أوضح رسول الله ﷺ بعض الأثر لهذا التحقيق للتوكل على الله؛ ليزيد التحفيز والتحضيض على التحقيق له، فبين عاقبة ذلك بحصول كفاية الرزق، وأبهم متعلق الرزق هنا ليشمل كل ما يحتاجه المرء من رزق الله في أمر دينه ودنياه وآخرته، وسيأتي بيانه في المسألة الثالثة إن شاء الله تعالى.

وباستعراض هذه الدلائل الأنفة الذكر المستخلصة من المعنيين اللغويين، لا يبعد ترجيح

(١) انظر: ابن الأثير، "النهاية في غريب الحديث والأثر"، ١: ١٣٦؛ والزبيدي، "تاج العروس"، ٣٩: ٤٨٧؛ وعبد الرحمن بن حسن الميداني، "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها"، (ط ١، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٦ هـ)، ٢٥٢: ١.



إفادة (لو) في سياق الحديث للمعنيين، إلا أن التمّي قد يكون هو الأولى بالاختيار من سياق الحديث، للأُمور التالية:

(أ) أن (لو) الشرطية تتمحّض في دخولها على الماضي من جهة المعلق، والمعلق عليه، وهنا الأمران مقصود بهما المستقبل كما هو ظاهر. (١)

(ب) أن الشرط سابق للمشروط، وليس لازم من حصوله وقوع المشروط، فثمّ أمور أخر قد تمنع أو ترجى تحقق المشروط، وأمثلة هذا في الشرع كثيرة لا تنحصر، وهنا قد يتحقق الشرط وهو تحقيق التوكل، فيكمل للمرء حق التوكل، ولكن لا يكون رزقه كرزق الطير. (٢)

(ج) لأنّ التمّي أظهر لبيان التحضيض على فضل تحقيق الطلب وعظيم الجزاء وهو الغرض الأوحد من الحديث:

فمن حيث الطلب: فالتمّي أكمل في الحضي من مجرد الاشتراط الذي ليس فيه إلا وجه البيان للطلب فقط.

وأما من جهة الجزاء: فيمتدّ التمّي إلى تحقيق الجزاء، حين يقتصر الاشتراط على بيان الترتّب المطلق للجزاء على تحصيل الشرط السابق.

(د) لأنّ التمّي أشمل لجزئي الحديث — طلبه وجزائه — ومقصود فيهما، فالطلب متمّي، والجزاء متمّي، أما الشرطية فهي تختص بالجزء الأول، وما الجزء الثاني إلا مترتّب على الأول ليس غير، فهو ليس مقصوداً بالأصالة، بل بالتّبع.

وخير مثال على ذلك واقع حال النبي ﷺ فإنه أكمل الخلق إيماناً وأعظمهم قياماً بعبادة الله تعالى، ومن ذلك التوكل، ولكنّ الله صرف عنه ظواهر متعلّقات الدنيا، وكان على حال من

(١) أحمد بن إدريس القرافي، "الفروق في أنوار البروق". تحقيق: خليل المنصور، (ط ١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م)، ١: ٢٢٠.

(٢) انظر: محمد بن أحمد بن النجار، "شرح الكوكب المنير". تحقيق: الزحيلي، حماد، (ط ٢)، الرياض، العبيكان، ١٤١٨ هـ)، ٣: ٣٢٩.



الفقر معلومة غير خافية. لذلك:

هـ) فلازم ترجيح معنى الاشتراط في سياق الحديث يقتضي أن يكون أهل الإيمان هم أعظم الناس أرزاقاً وذلك غير حاصل كما هو معلوم، بل أكثر أهل الإيمان فقراء كما يشهد النص المروي عن رسول الله ﷺ بقوله: "اطلعت في الجنة، فرأيت أكثر أهلها الفقراء"،<sup>(١)</sup> فمع أنهم أعظم الناس إيماناً، المحققين له بكل وجوه العبادة ومنها التوكل، ولكنهم صرفت عنهم أرزاق الدنيا. ولهذا:

و) جاء الجواب في قوله ﷺ: "لرزقكم كما يرزق الطير"، بصيغة الجمع - الطير - ولم يقل الطائر، للتنصيص على أن الرزق مضمون للجنس والجماعة، ولا يقتضي حتمية وقوعه لكل، فعدم وقوعه للأفراد منهم واقع كما هو معلوم.<sup>(٢)</sup>

ز) قول بعض اللغويين بأن المعنى الأصيل لحرف (لو) هو الاشتراط، وأن التمني مضمّن يرجح إفادة التمني في الحديث؛ لأن الشرطية أظهر في حروف غير حرف (لو)، مثل: حرف (إن)، وحرف (إذا)، فاستعمال غير ما هو الأصل في بابه يدل على أن معنى الشرط غير مراد، أو على الأقل غير مراد في المقام الأول، أو أنه ضمني معنى آخر هو الأظهر منه في المقام المسوق فيه.

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، "صحيح البخاري". تحقيق: محمد الناصر، (ط ١)، بيروت، دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ، ٤: ١١٧، ك/ بدء الخلق، باب: رقم ٣٢٤١.

(٢) انظر: ابن منظور، "لسان العرب"، ٤: ٥٠٨، ومحمد علي بن علان الصديقي، "دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين". تحقيق: خليل شيحا، (ط ٤)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٣ هـ، ١: ١٣٦.

## المطلب الثاني

### حذف متعلق التوكل في الحديث

حينما حضَّ النبي ﷺ على التوكل في هذا الحديث الشريف ذكره مطلقاً غير معلق، فقال ﷺ: "لو أنكم تَوَكَّلْتُمْ"، وحينما ذكر المثل على غاية التوكل وتماهه، ذكره مقروناً بالرزق، وفي هذا من الحكيم والدلائل ما يمكن أن يقال فيه:

أ- أن حذف المتعلق في التوكل في الحديث جاء موافقاً لنفس الحذف الوارد في بعض آي القرآن الكريم الواردة في شأن التوكل، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، فذكر الله تعالى التوكل مطلقاً، وجعل سبحانه الكفاية لعبده المتوكل عليه كفاية مطلقة، فلم يقيد بها سبحانه وتعالى بنوع من أنواع متعلقات التوكل الدينية أو الدنيوية، <sup>(١)</sup> وبهذا يُؤكد من:

ب- أن الإيهام في متعلق الحضِّ في الحديث الشريف يؤذن بأن يذهب الذهن كلَّ مذهب فيما يصلح فيه التوكل ليعمَّ سائر الأمور، ولا يستدعي الاقتصار على أمر دون غيره، وأعلها: الإيمان والهداية والتقوى إلى ما سواها من الحقائق الشرعية المنيفة، وذلك أدعى للامثال وتحقيق أتم التوكل وأكمله.

ج- وثيق الصلة بين التوكل والإيمان والتقوى، وأنه أساسه وأصله، وعليه يُبتنى، وإليه يُردّ، وأن المقيم للتوكل في أبواب الإيمان والتقوى، وسائر الأمور الشرعية الدينية يفضي إلى فتح الله على عبده أبواب الخيرات والبركات باختلاف أصنافها وهيئاتها، عاجلها وآجلها، وبنحوٍ من هذا يفهم قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْفُرْيَاءِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]، فذكر الإيمان عند الشرط وذكر الجزاء ببركات السماء والأرض. <sup>(٢)</sup>

د- أن غالب من فسّر التوكل في الحديث جعله منطاً بالرزق الدنيوي، وبه متعلق، كما سيأتي بيانه في المراد بحق التوكل، وهذا لا يمنع أن يكون الحضُّ شاملاً للتوكل في كل ما يصدق

(١) انظر: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، "القواعد الحسان"، (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، الكويت: دار المنار الإسلامية، ١٤١٥ هـ)، ٢: ٣٦٤.

(٢) انظر: ابن القيم، "زاد المعاد في هدي خير العباد"، ٢: ٣٦٤.



إيقاع التوكل عليه، وأعلاه وأرفعه وأجله التوكل في أبواب الإيمان والهداية والتقوى.

هـ- وثيق الصلة بين التوكل والرزق، ذلك أن النبي ﷺ جعل نتيجة التوكل على الله حق التوكل هو تمام الرزق وكماله، يعرف هذا إذا فُسِّر المراد باللام الواقعة في الفعل: "لرزقكم" بأنها لام العاقبة والصيرورة والمآل. ولكنه:

و- لا يلزم من هذا أن يكون الرزق مترتباً على التوكل ترتب المسبب على السبب مطلقاً،<sup>(١)</sup> فإنه قد يتأخر المسبب لأمر يريد الله تعالى، ولذا ترجَّح فيما سبق عدم صحة القول بأن الحديث مساق سياق الشرط وجزائه، ولهذا يلزم أهل الإيمان أن يكون حالهم مستوياً عند حصول المسبب وعدمه، قال ابن حبان - رحمه الله - في كتابه الصحيح: "ذكر البيان بأن المرء وإن كان مجداً في الطاعات إذا وردت عليه حالة من الضيق والمنع يجب أن يستوي قلبه عندها مع حالة الوسع والعطاء... عن عائشة رضي الله عنها قالت: لقد كان آل محمد (يرون ثلاثة أشهر ما يستوقدون فيه بنار، ما هو إلا التمر والماء)".<sup>(٢)</sup>

ز- وأنَّ القصور عن بلوغ الكمال في التوكل ليس بلازم منه قصور الرزق الدنيوي أو كمال نواله، فقد يغدق على أهل الكفر من الأرزاق الدنيوية وليس عندهم شيء من التوكل القائم في قلوب أهل الإيمان الكُمَّل المخاطبين بأمثال هذه الأحاديث، ولهذا قال النبي ﷺ: "إنَّ الله يعطي الدنيا لمن أحب ولمن لم يحب، ولكنه لا يعطي الدين إلا من أحب".<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: أحمد بن عبد الرحيم العراقي، "الغيث الهامع شرح جمع الجوامع". تحقيق: محمد حجازي، (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤ م)، ٨٣٩.

(٢) انظر: البستي، "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان"، ٢: ٥٠٨، ك/ الرقائق، باب: الورع والتوكل، رقم ٧٢٩؛ والعراقي، "الغيث الهامع شرح جمع الجوامع"، ٨٣٩.

(٣) الشيباني، "مسند أحمد"، ٦: ١٨٩، رقم ٣٦٧٢؛ والحاكم، "المستدرک"، ١: ٣٣.





### المطلب الثالث

#### أسلوب التشبيه في الحديث

استعمل في سياق الحديث الشريف لتقريب المعنى أحد أساليب البيان العظيمة، ألا وهو أسلوب التشبيه: وهو "الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى" <sup>(١)</sup>، واستخدم لبيان هذا المعنى حرف الكاف، وهو أحد الأحرف الأصلية في إفادة التشبيه، <sup>(٢)</sup> ويناسب أن يتعرّض لأمور مهمة متعلقة بالتشبيه الوارد في الحديث واستخلاص حيثياتها على النحو التالي:

١. أن عَقْد التشبيه بالحرف الأصيل في بابه وهو الكاف ظاهر الدلالة على صراحته وأكديته في ظهور التشبيه.

٢. ما يلي الكاف في التشبيه هو المشبّه به، وهو رزق الطير، والمعلوم في التشبيه أن يكون وجه الشبه في المشبه به ظاهراً ظهوراً لا يمكن إغفاله أو ادعاء عدم وجوده، ما يدلُّ على أنَّ أهل الإيمان طلب منهم التمثُّل بحال — وهو التوكل على الله حق توكله — تكون عاقبته هيئةً لا يُحتاج إلى استدلال على وقوعها. <sup>(٣)</sup>

٣. أنَّ الله ﷻ لما حجب معرفة كنه فطرة الطير في توكلهم عليه سبحانه، بيّن لأهل الإيمان عاقبة ذلك التوكل بأمر هو غاية في الظهور ألا وهو الرزق بالصوره الموضحة في الحديث الشريف، ولذلك لم يقل لو أنكم تتوكلون كما تتوكل الطير.

٤. أنَّ التشبيه وغرضه الأكمل يعود غالباً إلى المشبّه وهو رزق أهل الإيمان، والغرض ههنا

(١) انظر: محمد بن عبد الرحمن القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة". تحقيق: الغزاوي، (ط ١)، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٨ م، ١: ٢٠٣.

(٢) انظر: عبد الله بن يوسف بن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق: د. الخطيب، محمد علي (ط ١)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٠ م، ٣: ٧.

(٣) انظر: القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، ١: ٢٠٣؛ وعبد الله بن محمد الخفاجي، "سر الفصاحة". (ط ١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢ م، ٢٥٣.



يمكن تصنيفه إلى قسمين:

- أ) حضُّ نفوس أهل الإيمان وتحريكها على التمثُّل بحال الطير في تحقيق التوكل على الله حق توكله؛ لينالوا عاقبة ذلك فيتحقق فيهم وصف المشبَّه به وهو الرزق كرزق الطير. <sup>(١)</sup>
- ب) إمكان وقوع حال المشبَّه به للمشبَّه، وهو الرزق كرزق الطير وعدم استحالته، وإن كان فيه تشبيهاً لجنس البشر بجنس غيرهم من الطير، وهذا نوع من أغراض التشبيه. <sup>(٢)</sup>
- ج) شُبَّه رزق أهل الإيمان حال توكلهم على الله حقَّ توكله برزق الطير، وهذا تشبيه ما جرت به العادة بما لم تجر به العادة، وهو أحد أنواع التشبيه المعروفة التي يكون فيها وجه الشبه أكمل في المشبَّه به من المشبه. <sup>(٣)</sup>

٥. المعنى الموجود بين طرفي التشبيه وهو وجه الشبه ليس على سبيل التطابق، بل على وجه التقارب كما هو معلوم. <sup>(٤)</sup>

٦. أنَّ عقد التشبيه بين الطرفين يقضي بأنَّ وجه الشبه المقرر بين المشبَّه والمشبَّه به موجود قائم في كليهما، بغضِّ النظر عن قدره قلةً أو كثرةً، أو عينه وكيفيته، أو عن ظهوره في أحد الطرفين أكمل من الآخر، ما يدلُّ على أن المخاطبين هم من جملة أهل الإيمان ومطلوب منهم تحقيق كمال وجه الشبه ليلبغوا أرفع درجات الإيمان. <sup>(٥)</sup>

(١) انظر: القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، ١: ٢٢٣.

(٢) انظر: يوسف بن أبي بكر السكاكي، "مفتاح العلوم". تحقيق: الغزاوي، (ط ١)، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٨ م، ١: ٢٢٣.

(٣) انظر: القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، ١: ٢٢٤.

(٤) انظر: القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، ١: ٢٠٣.

(٥) انظر: أحمد بن علي المقرئ، "إمتاع الأسماع". تحقيق: محمد النميسي، (ط ١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩ م، ٣: ٢٤٦؛ والقزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، ١: ٢٠٣.



### المبحث الثالث

## الحضُّ على التوكل في الحديث، ودلالاته العقدية

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول

#### التشبيه برزق الطير في الحديث، ودلالاته العقدية

وفيه مسائل:

#### المسألة الأولى: الرزق في الحديث.

الرِّزْقُ في اللغة: هو العطاء لوقت،<sup>(١)</sup> وفي معناه الاصطلاحي يشمل كل ما يحصل به العطاء من الله سبحانه وتعالى لعباده،<sup>(٢)</sup> فلا يقتصر على ما تقوم به الأبدان من الأرزاق المادية الدنيوية، بل يتجاوز ذلك إلى ما هو أعظم وأشرف، كالأرزاق التي تقوم عليها الأرواح، من الإيمان والهدى والعلم.

وهذا المفهوم للرزق يوضح الترابط الكبير ما بين المعنى الأشمل للرزق وبين علاقة التوكل بما يقع به الإيمان من القلب واللسان والجوارح، فأرزاق الأرواح جنس لا ينحصر، فالمتعلقة بالقلوب من العلم بالله وشرعه، واللسان من بيان ذلك المعلوم وتبليغه، والجوارح بالعمل بمقتضى ذلك، والقيام به، كل ذلك أصناف وأنواع كثيرة جداً.

وإن اعترض في هذا المقام على هذا المفهوم الأشمل للرزق وأنه غير مقصود ههنا مطلقاً؛ بدلالة التمثيل برزق الطير في تحصيل ما تقوم به حياتها من الطعام المادي، فيمكن أن يكون

(١) انظر: ابن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، ٢: ٣٨٨.

(٢) انظر: إسماعيل بن محمد الأصبهاني، "الحجة في بيان المحجة". تحقيق: المدخلي، أبو رحيم، (ط٢)، الرياض، دار الراية، ١٩٩٩ م، ١: ١٤٩؛ ومحمد بن أبي بكر ابن القيم، "الكافية الشافية". (ط٢)، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤١٧ هـ، ٢١١.



الجواب على ذلك من وجهين:

**الأول: بعكس الاعتراض،** بأن يقال: إن هذا الاعتراض قد يكون مؤيداً للمفهوم الأعم للرزق وليس بضده، وذلك لأن الطير ليس لها من ظاهر الحياة إلا ما تقوم به أبدانها — وإن كانت تسبح بحمد ربها كما هو معلوم — فناسب أن يُنبّه إلى أن قوام حياتها وكفاية رزقها حاصل بكفالة الله سبحانه له، فكذلك الكفالة والكفاية الربانية للبشر الذين لا تقوم حياتهم الحقيقية على أجسادهم فقط بل لأرواحهم من الحياة ما يتجه إلى ثلاث: حياة في الدنيا والآخرة، وبرزخ بينهما، فأولئك تحصل لهم تلك الكفالة المطلقة في جميع أنواع الأرزاق وجميع مراحل حياتهم إن وقع منهم حق التوكل.

**الثاني:** أن النفس بجبلتها تميل إلى تحصيل منافعها الدنيوية الظاهرة كالأرزاق المعاشية، وتحشى فواتها، خاصة إن ارتبط مع الأمر بالعبادة ما قد يقدح في الذهن فوات تحصيل ذلك، كما في الأمر بالصلاة، في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ [طه: ١٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [٥١] مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ [٥٧] إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ رَسُولُ [الذاريات: ٥٦-٥٨]، فلهذا في سياق هذا النص النبوي الشريف انصرف التعبير إلى رزق الطير بقوام حياتها المادية ليعالج هذا الأمر المتوقع حصوله، المكنون في النفوس.

وتكرر ذكر الرزق في الحديث في موطنين بصيغة الماضي بقوله ﷺ: "الرَّزَقُكُمْ"، وبصيغة المضارع في قوله ﷺ: "يَرْزُقُ"، وكما حذف متعلق التوكل في الحديث الشريف كذلك جاء جواب التمني أو الاشتراط - على ما سبق ذكره - محذوف المتعلق فيما يختص على ما يقع عليه مسمى الرزق، وفي هذا من الدلائل ما يحسن ترتيبه على النقاط التالية:

١. أن فيه توافقاً في إرادة العموم في الوطنين: موطن تمنى الطلب، بعموم التوكل في كل ما يصدق دخول التوكل عليه - كما سبق بيانه -، وفي موطن جزاء الطلب، والدلالة على العموم في الموضوعين أكمل من الدلالة عليه في أحدهما.



٢. أن وجه العموم هنا قريب من وجه عموم الكفاية الحاصلة من الله جل جلاله لعبده في كل ما يحتاجه من وجوه الكفايات التي كلها بيديه سبحانه وتعالى، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الرُّم: ٣٦]. (١)

٣. وثيق الصلة بين التوكل في الحديث الشريف وأبواب توحيد الله في ألوهيته وكمال أسمائه وصفاته، وذلك من حيث التالي:

(أ) أن المتوكل عليه حق التوكل هو نفس المتكفل بالرزق الأكمل؛ لقوله ﷺ — في أول الحديث -: "تَوَكَّلُوا عَلَى اللَّهِ: " وفي آخره: "لَرَزَقُكُمْ"، ومعلوم أن الفاعل المحذوف في الجواب - وتقديره (هو) - يرجع إلى الله سبحانه، وحذف للعهد من سياق الكلام. ويعضده:

(ب) أن هذا يظهر كماله ﷺ في صفاته تعالى، من جهة كفايته لعبده وتحقيق مبتغاه من توكله، قال تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الرُّم: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: ٨١]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [التوبة: ١٢٥] فهو المتصف بما يلائم سد الحاجة المكنونة في العبد من العجز عن تحصيل منافعه ودفع مضاره، وذلك باتصافه بإيصال الرزق الشامل لكل ما تقوم به مصالح دينه ودنياه وآخرته. ويلزم منه:

(ج) اتصاف الله سبحانه بأنه يرزق جل جلاله، فلو لم يكن كذلك لما حصل منه الرزق، فالصفة تقوم بمن يتصف بها، وقيام هذه الصفة به هو قيام يليق بجلاله، على أكمل المعاني التي يدل عليها اتصافه بصفة الرزق، والتي ليس بعدها كمال، ولا يشابه ما للمخلوقين منها، وقد دلت النصوص على ثبوتها لله سبحانه، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أُولَٰئِكَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [يونس: ٣١]. (٢)

(د) قوله ﷺ: "لَرَزَقُكُمْ" فيه فعل الرزق، وهو فعل مُضَمَّنٌ في اسمي الله سبحانه الرازق

(١) انظر: ابن القيم، "مدارج السالكين"، ١: ١٢٨.

(٢) انظر: أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، "اعتقاد أئمة الحديث". تحقيق: الخميس، (ط ١)، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٨ هـ، ٧٧.



والرزاق، وهما اسمان كريمان من الأسماء الحسنى، ثبت بهما النص، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَرْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ (١).  
(هـ) ومعلوم أنَّ (ال) في الأسماء الحسنى تفيد الكمال، وعليه فاسما الرازق والرزاق معناهما: أنه سبحانه الكامل في معنى الفاعل ومعنى الفعل لصفة الرزق. (٢)

(و) أفعاله سبحانه المتعلقة بالاسمين الكريمين — الرازق والرزاق — كلها أفعال كمال، وهي تابعة لمقتضى حكمته ومشيئته، موضوعة في مواضعها اللائقة، ومن ذلك في هذا الحديث الشريف، فحصول الكمال في الرزق أو عدمه لمن تحقق منه التوكل به سبحانه موقوف على تلك الحكمة العظيمة. (٣)

(ز) التعبير بصيغة الماضي في قوله ﷺ: "الرَزَقُكُمْ" هو تعبير عن المستقبل بالماضي للدلالة على تأكيد التقرير وتحقيق الوقوع، فجعل الأمر المتوقع واقعاً من باب المبالغة المؤثرة في إيصال المعنى وتقريره، لئلا يستحضر هذا الحال؛ لأهميته في التحفيز والحض على تحقيق المطلوب المتمنى، وحسن عاقبته ومآله. (٤)

(ح) أنَّ هذا التعبير يثبت في النفس عدم الاهتمام المشغل بالرزق؛ لكمال الثقة بالموعد بحصول الرزق، ويقطع عن القلب ما قد يعرض له من مظنة فوات الرزق، أو تأخره، إذ في

(١) انظر: الأصبهاني، "الحجة في بيان المحجة"، ١: ١٤٨.

(٢) انظر: أحمد بن إدريس القرافي، "الفروق"، تحقيق: خليل المنصور، (ط١)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م، ٣: ١٠٨.

(٣) انظر: ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ٦: ٢٢٩؛ ومحمد بن أبي بكر ابن القيم، "جلاء الأفهام". تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، (ط٢)، الكويت: دار العروبة، ١٩٨٧ م، ١: ٢٨٧.

(٤) انظر: القزويني، "الإيضاح في علوم البلاغة"، ٢: ٩٦.



ذلك منافاة لتحقيق هذا الوعد الأكيد، ونوع اتهام للرازق في حصول ما تكفل به وضمنه. (١)  
 ط) أن اللام في قوله ﷺ: "لَرَزَقُكُمْ" تحتل إفادتها للاختصاص، وهو الأصل في معناها،  
 والأصل في المعاني مقدّم على غيره كما هو معلوم. (٢) والرزق مما اختصّ به سبحانه تعالى، قال  
 تعالى: ﴿أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَنَزَّزُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ أَنَّ كُنتُمْ  
 صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ﴾  
 [سبأ: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ﴾ [الملك: ٢١] وقال تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ  
 أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنْتُمْ تُؤْفَكُونَ﴾  
 [فاطر: ٣].

وعلى إفادة اللام للاختصاص يكون المعنى حينئذ: أنه لو توكلتم على الله حق توكله  
 وتماه لكان رزقكم مختصاً به الرب اختصاصاً لا كرزق غيركم من عامة الخلق، بل يرزقكم رزقاً  
 يشابه في كفايته وتماه رزق الطير، وهذا يشبه ما ذكره الله تعالى عن خاصة خلقه في جزائهم  
 كما ورد في شأن الصوم بقوله في الحديث القدسي: "إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به" (٣)،  
 ولزم من هذا:

ي) كمال استحقاقه للتوكل عليه وحده دون من سواه، لا يشاركه في ذلك أحد، كما دلت  
 النصوص على ذلك في مواطن عديدة، منها قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]،  
 ووجه هذا الاستحقاق أنه ليس ثمة من يرزق رزقاً مطلقاً شاملاً غير منقوص، ولا منقطع،

(١) انظر: محمد بن الحسين الفراء، "كتاب التوكل". تحقيق: د. يوسف الطريف، (ط ١)، السعودية: دار  
 الميمان، ٢٠١٤ م، ٤٤؛ ومحمد عبد الرؤوف المناوي، "التيسير بشرح الجامع الصغير"، (ط ٣)، الرياض،  
 مكتبة الإمام الشافعي، ١٩٨٨ م، ١: ١٢٣؛ وأحمد بن عبد الرحيم العراقي، "الغيث الهامع شرح جمع  
 الجوامع"، ٨٤٠.

(٢) انظر: المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني"، ١: ١٠٩.

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، ٧: ١٦٤، ك/ اللباس، باب: ما يذكر في المسك، رقم ٥٩٢٧.



تحصل به الكفاية المطلقة، رزقاً تقوم به حياة العبد في دينه ودينياه إلا الله سبحانه تعالى. ويظهر جلياً من السابق:

(ك) التلازم التام بين الألوهية والربوبية، من جهة الرب والعبد، يُظهر جانبي العلم والعمل في الاعتقاد:

فمن جهة الرب: فالله سبحانه هو المختص بالرزق، الذي هو أحد ركائز الربوبية، واقتضى ذلك واستلزم التزاماً لا مناص منه أن يكون مستحقاً سبحانه أن يُتغى ويُطلب الرزق منه، ويُعتمد عليه كل الاعتماد في تحصيل ذلك الذي لا يقدر عليه إلا هو، لكمال الثقة به. وأما من جهة العبد: فمن وجوه، منها:

● أن ذلك الثابت المعلوم عن الرب سبحانه هو الذي يُطلب من العبد تحقيقه في مقام ربوبية الرب سبحانه، والعمل بمقتضاه، فإن كان العبد قد استقر في قلبه تمام اختصاص الرب وحده بالرزق، ولا مدخل لأحد في تحصيله، فلا وجه لتقاء حقائق ذلك الإيمان إلا بالتوكل عليه سبحانه دون من سواه.

● أن تمام العبادة ههنا (حق التوكل) - وهي فعل العبد وهو من أعظم مقامات الألوهية - موعود بتمام الرزق وهو فعل الرب، وأحد ركائز ربوبيته خلقة.

(ل) أن المطلوب من العبد إنما هو القيام بالمأمور به وهو التحقق بالتوكل، أما الرزق فليس من شأنه التعلق به، فهو مضمون منه سبحانه وتعالى، ووعد الله لا يتخلف عن مواعده، والله سبحانه يقول: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، ولهذا حضَّ ﷺ في هذا الحديث الشريف على تمام التوكل، وبين خير مثال على ذلك، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَنَابَةُ لِلْغَوَىٰ﴾ [طه: ١٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ﴿٥١﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُوا ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ



﴿٥٨﴾ [الذاريات: ٥٦-٥٨]. وهذا أمر قد فُرج منه، وهو من مسلّمات الشرع والعقل. <sup>(١)</sup>

(م) أنّ المراد في الحديث هو التحضيض بضرب أكمل المثل، وبيان التوحيد في اختصاص الله سبحانه بالرزق، وكماله موقوف على كمال التوكل المطلوب من العبد.

٤. الجمع في قوله ﷺ: "كَرْزَقُكُمْ"، يدلُّ على حصول الرزق للجمع والجنس على وجه القطع، ولكنّ الأفراد قد يتخلف عن بعضهم حصول ذلك؛ فدخلهم في العموم دخول ظني كما هو معلوم، <sup>(٢)</sup> ولهذا جيء بعدها بقوله: "يرزق الطير"، ليدل على نفس الشبه في ذلك.

٥. قوله ﷺ: "يرزق" بصيغة المضارع التي تفيد الدوام والاستمرار، ما يعني أنّ الرزق غير منقطع البتة، بل هو متكرر بتكرار حصول المطلوب أو المشتَرط الأول، وهو حق التوكل، وهيئة تكرار الحصول على الرزق كما هو رزق الطير، فالتكرار متّجه للأمرين: تكرار في حصول الرزق، وتكرار في حصوله كهيئة حصول الرزق للطير.

٦. أنّ الرزق ههنا جاء مبهماً من حيث الكمّ، موضّحاً من حيث الإفادة، فلم يذكر قلّته ولا كثرته، وإنما ذكر تمام حصول النفع به، وهو الإشباع؛ ليلمح إلى أن الأنفع من الرزق ما حصل به الغرض لا ما كثر، وسيأتي مزيد بيان لذلك.

### المسألة الثانية: التشبيه برزق الطير في الحديث دون غيره من المخلوقات

وردت النصوص في القرآن الكريم تبين كفالة الله لأرزاق خلقه كلهم، وكفايته لهم عن غيره، فذلك من خصائص ربوبيته ﷻ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

ففي الآية الكريمة "الاستدلال على ضمان رزق المتوكلين من المؤمنين، وتمثيله للتقريب

(١) انظر: القرافي، "الفروق في أنوار البروق"، ٣: ٢٣٦؛ وإبراهيم بن موسى الشاطبي، "الموافقات". تحقيق: مشهور حسن، (ط ١، السعودية، دار ابن عفان، ١٩٩٧م)، ٣: ٥٥١؛ ومحمد بن عبد اللطيف الكرماني، "شرح المصباح". تحقيق: نور الدين طالب، (ط ١، الكويت، الأوقاف الكويتية، ٢٠١٢م)، ٥: ٤٣٦.

(٢) انظر: المرادي، "الجنى الداني في حروف المعاني"، ١: ١٠٩.



بضمان رزق الدواب". (١)

وفي صورة أخص من التشبيه بالدواب اشتمل القرآن الكريم على التشبيه بالطير في مواطن عديدة، من ذلك:

- التشبيه بالطير في كونها كأمم البشر: قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨]

- التشبيه بالطير في إعادة الخلق: قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قُلُوبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ أَجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠]

ولم يقتصر ذلك البيان الرباني بما جاء في القرآن الكريم، بل جاء نظيره في السنة المطهرة، ومنه الحديث محل البحث، إذ فيه تمام البيان وتقريب أرفع المعاني، حيث اختص بالتمثيل بالطير في شأن الرزق، في قوله ﷺ: "الرزقكم كما يرزق الطير"، فعدا من أكمل ما يحقق هذا البيان.

وبالرغم من الفوارق الحاصلة بين جنسي الطير والبشر إلا أن بينهما وجوه من الشبه التي لأجلها ضرب التشبيه في الحديث، فنجد أنهما يجتمعان في عدد من الأشياء، منها الأمور التالية:

١- الجنسان (جنس الطير والبشر) يتفقان في جهة الإمداد المحتاج إليها، وهو الرازق سبحانه وتعالى، يعرف ذلك بالتصريح بالمتوكل عليه في صدر الحديث في قوله ﷺ: "توكلون على الله"، ويوضح المراد بالضمير المضمَر غير المبين في قوله آخر الحديث: "الرزقكم" وقوله: "يرزق الطير"، ففي اتحاد الفاعل في هاتين العبارتين الأخيرتين بيان شافٍ للدلالة على أن الرازق للجنسين هو نفسه، وإن كانا قد اختلفا في بواعث وهيئات ووسائل الكسب كما سبقت الإشارة إليه.

فلم يلتفت إلى وسيلة الحصول على ذلك المعلوم مع اختلافها وإنما توجه التقرير إلى عائد

(١) انظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٢١: ٢٥.



ذلك المعلوم ومتعلّقه وهو تحقيق التوكل على الله ﷻ. ويؤكدّه:

٢- الإحالة إلى المعلوم المتيقّن عند الجنسين (جنس الطير والبشر)، وهو تمام العلم بأنّ الله سبحانه وتعالى هو المتكفّل بالرزق، وإن كانا قد اختلفا في هيئة اكتساب ذلك المعلوم، اضطراراً عند الطير، واكتساباً عند البشر.

فالطير لكمال معلومها الجبلي غدت خاوية البطون تبحث عن رزقها، وهي لا تملك غير الطيران فحسب، وتروح بطاناً قد رجعت وهي مثقلة الأجواف بكمال ما اكتسبت. وأما معلوم البشر: فلما سبق لدى المخاطين من أهل الإيمان من العلم باختصاص الله سبحانه بالرزق دون غيره جل وعلا.

٣- أن الجنسين يتفقان في الجبلة على طلب المعاش والسعي في تحصيله، والأوب إلى المسكن والمهجع بعد ذلك. (١)

٤- أنّ التشبيه وقع أصالة بين الحض على أن يقوم بقلب أهل الإيمان مثل ما قام بأفئدة الطير من حسن التوكل على الله تعالى، وليس لمجرد مقارنة فعل الطير في الغدو والرواح بفعل البشر وغير ذلك، (٢) ويوضح هذا المعنى قوله ﷺ: "يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير"، (٣) مع الأخذ في الاعتبار أنّ النبي ﷺ لم يشر صراحة إلى لفظ التوكل لدى الطير وإنما أُرشد إلى فعلها، وإلى عاقبة ذلك الفعل الصادر منها بكمال النوال وبلوغ المراد بامتلاء الأحشاء بالرزق، وذلك لأنّ الطير وجنس البشر بينهما بعض الفوارق التي يمكن جمعها في التالي:

(١) انظر: محمود بن عبد الله الألوسي، "روح المعاني في تفسير القرآن العظيم". تحقيق: علي عطية، (ط ١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ، ٢: ٢٨.

(٢) انظر: محمد بن إبراهيم المناوي، "كشف المناهج والتنقيح في تخريج أحاديث المصابيح"، تحقيق: د. محمد إسحاق، (ط ١)، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٤ م، ٥: ٦٠.

(٣) انظر: مسلم، "صحيح مسلم"، ٤: ٢١٨٣، كتاب الجنة، باب: يدخل الجنة أقوام أفئدتهم كأفئدة الطير، رقم ٢٨٤٠.

## ١- الاختلاف في الباعث: من حيث الإلهام والكسب

فالطير ملهمة في ابتغائها الرزق، ببكورها رواحاً، وغدوها عشياً، فذلك واقع منها على سبيل العادة والمألوف، إذ لا يلتفت الطير ولا يبالي بما يقع ولا يكون منهم ذلك، فسواء لدى الطير الحصول على الرزق وعدمه، بخلاف البشر فإنهم يجهدون في تحصيل أرزاقهم، ويتكلفون معاناة حصولها، ويفرحون لحصولها كما يألمون لفواتها. <sup>(١)</sup> ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]

## ٢- من حيث الهيئة والوسيلة في الكسب

فهئية الطير ووسائلها في طلب رزقها ليست كوسائل البشر، فالطير قد تبحث في الأرض أو تطير بأسطة أجنحتها وقابضتها في الجو، وأما البشر فيكون سيرهم في الأرض غالباً، ولهم من الوسائل العديدة في اكتساب الأرزاق المختلفة المباشرة لوسائل الطير. <sup>(٢)</sup>

وفي هذا الحديث الشريف الإلماح إلى وسيلة الطيران وذلك بالتعبير بلفظ الغدو خماصاً والرواح بطاناً، وإنما يكون ذلك فيما يُتغى من الأرزاق البعيدة عن أوكار الطير، ووسيلة تحصيلها لا تكون إلا بالطيران كما هو معلوم، والسعي في ذلك بكوراً.

وهذا أبلغ في بيان المفارقة والإشارة للتفاوت البعيد بين الجنسين.

وإذا قيل: إن هاتين المفارقتين الكبيرتين بين جنسي الطير والبشر تبعدان إمكان الاقتداء المرشد إليه، وتبعثان تساؤلاً كبيراً، ألا وهو ما الغاية والغرض من هذا التشبيه مع التباين الحاصل بين النوعين (الطير، جنس البشر)؟

فالجواب أن هذا يرجح أن يكون المقصود بالتشبيه بالطير مع اختلاف الجنسين:

١- إرادة التشويق، والحض على أعلى ما يبلغ فيه التوكل مبلغه وغايته، وهو تحاني النفس

(١) محمد بن أبي إسحاق الكلاباذي، "بحر الفوائد". تحقيق: محمد حسن، أحمد فريد، (ط ١)، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩ م، ١٢٦.

(٢) انظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٢٩: ٣٨.



عن ملاحظة السبب تعلقاً، مع الأخذ به عملاً، وتحين المواطن المبتغى فيها تزايد الثمرات والنوالات المرجوات بتنزل البركات وعميم الخيرات. (١)

٢- أن التقريب للأفهام، بضرب الأمثلة هو الغرض الذي يتجه ترجيحه عند سماع هذا التشبيه المنيف، وذلك لعظيم التفاوت الحاصل في الأفهام بمجرد ذكر التشبيه بين الجنسين. (٢)

٣- أن المراد هو بيان غاية السهولة في الرزق إذا وقع من العبد تمام التوكل وغايته كما هو حال الطير. (٣)

٤- ليس المراد من أهل الإيمان في هذا المقام الخروج عن مألوف الطبع ومخالفة معهود الجبلّة، فتلك سنة كونية لا تتغير، وإنما المراد مجاهدة النفس ومغالبتها لبلوغ هذا الكمال المحض عليه، دون النظر إلى المفارقات الحاصلة بين الجنسين، ونظير هذا قوله ﷺ: "والذي نفسي بيده لو تدومون على ما تكونون عندي، وفي الذكر، لصافحتكم الملائكة". (٤) ولذلك:

٥- فإن تلك المفارقة وإن كانت كفتها تميل إلى جانب الطير من حيث إن المشبّه به أكمل من المشبّه غالباً، ويظهر وجه الشبه فيه أكمل من ظهوره في المشبه كما سبق بيانه في مسألة التشبيه في الحديث، إلا أن الكمال البشري المنصوص عليه الشرع كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠]، وأنه لا يكون في الشرع الأمر بشيء لا يمكن وقوعه كوناً أو اكتسابه شرعاً، (٥) كل ذلك يجعل الأمر على العكس.

(١) انظر: ابن القيم، "جلاء الأفهام"، ١: ٢٨٧.

(٢) انظر: ابن القيم، "جلاء الأفهام"، ١: ٢٨٧.

(٣) انظر: فيصل بن عبد العزيز المبارك، "تطريز رياض الصالحين". تحقيق: د عبد العزيز آل حمد، (ط ١، الرياض، دار العاصمة، ٢٠٠٢ م)، ٧٥.

(٤) مسلم بن الحجاج النيسابوري، "صحيح مسلم". (ط ١، الرياض، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩ هـ)، ١١٠٠، كتاب التوبة، باب: فضل دوام الذكر والفكر في أمور الآخرة... رقم ٢٧٤٩.

(٥) انظر: الشاطبي، "الموافقات"، ١: ٦٠٣.

## المطلب الثاني

### هيئة طلب الطير للرزق في الحديث وعاقبته

نقف أول ما نقف على ذكر هيئة التشبيه في هيئة الرزق والاكتفاء بها عن ذكر نفس رزق الطير، حيث قال ﷺ: "كما يرزق الطير"، ولم يقل: "كرزق الطير"، ليس لأن رزقهم مباين لرزق البشر من نواحي مختلفة كما سبق بيانه فحسب، فهذا أظهر من أن يُظهر.

واقصر في الحديث النبوي الشريف في بيان هيئة طلب الطير للرزق بذكر التوقيت الذي يحصل فيه السعي للطلب، واختلاف الحال عند بدء السعي وبعد القفول منه، كما أنه لم يشر في هذا السياق إلى ذكر اختلاف جنس الطير في وسائل تحصيل أرزاقه بين أصنافه الكثيرة، فذلك تفريع يشغل السامع عن الغرض الأساس في مقام الحض الموجز، الذي ركز فيه على محط الاهتمام والغرض، ألا وهو بيان هيئة طلب رزق الرازق من هذا الجنس من الخلق، وعاقبته، وذكر في هذا السبيل أمرين رئيسين:

#### الأول: جانب السعي.

(أ) إسناد الفعل الدال على السعي. فبالرغم من أن النصوص الشرعية دلّت على أن الله ﷻ قد تكفل بالأرزاق، وأنها مساقاة إلى الخلق أجمعين، بالغة ما قُدّر لهم وقضي، ولن يتخلف رزق أحد عنه، ولا يبلغه غير ما كتب له، وأن فطرة افتقارهم للأرزاق التي لا تقوم حياتهم إلا بتحصيلها توزع بالسعي والاكتساب لها، لم يُكتَفَ بذلك فحسب بل قُرّر تعصيماً لذلك هذا الحض النبوي الكريم، فحضر ﷺ على التوكل وأرشد إلى فعل الطير في الغدو وعاقبته؛ ليدل على أن ذلك الرزق المكتوب يلزم من مبتغيه السعي إليه، وعدم الركون إلى ذلك المعلوم في باب القدر، ولو كان المكث في الأوكار والأعشاش يكون معه الرزق لم يكن من فائدة من



النص على الغدو والرواح. (١)

فجمع بين كل هذه الأمور العظيمة في هذا الحديث: فأوضح أنَّ الفاعل للرزق هو الله سبحانه وتعالى: بقوله: "لرزقكم"، وأضاف الأفعال إلى المبتغين للرزق في الحالين على التوالي: البشر، والطير، بقوله: "توكلون"، "تغدو وتروح" فالتوكل المطلوب: هو فعل البشر، والفعل المحضض عليه هو فعل الطير في طلبها للرزق. (٢)

وهنا يظهر فيه شأن الاكتساب في طلب الأرزاق، (٣) وهو أصل متقرر في نصوص الشرع، وتوافقه الفطرة السليمة، والعقول الصحيحة. أما نصوص الشرع فهي كثيرة جداً تؤكد ذلك بدلالات عديدة، منها قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١٠]، ولما سئل النبي ﷺ: عن أيِّ الكسب أطيب؟ قال: "عمل الرجل بيده". (٤)

وأما جانب الفطرة: فإنه لما كانت الفطرة الربانية في الطير مركوزة على السعي إلى تحصيل

(١) انظر: محمد رشيد رضا، "تفسير المنار"، (ط ١، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م)، ٤: ١٧٢؛ ومحمد بن صالح العثيمين، "تفسير القرآن الكريم - سورة النساء"، (ط ١، الرياض، دار ابن الجوزي، ٢٠٠٩ م)، ٣٢٨.

(٢) انظر: أحمد بن حجر العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، تحقيق: الخطيب، عبد الباقي، (ط ١، القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٨٠ هـ)، ١١: ٣٠٦؛ وأحمد بن مصطفى المراغي، "تفسير المراغي"، (ط ١، مصر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٦ م)، ٤: ١١٧.

(٣) انظر: محمد بن الحسين الفراء، "كتاب التوكل". تحقيق: د. يوسف الطريف، (ط ١، السعودية: دار الميمان، ٢٠١٤ م)، ٤٠.

(٤) انظر: الشيباني، "مسند أحمد"، ٢٨: ٥٠٢، رقم ١٧٢٦٥، والبخاري، "مسند البخاري"، ٩: ١٨٣ رقم ٣٧٣١. صححه الحاكم في المستدرک، ٢: ١٢.



الرزق الذي تقوم حياتهم عليه،<sup>(١)</sup> أشار ذلك إلى:

١. أنَّ الفطرة التي فطر الله سبحانه وتعالى عليها خلقه أجمعين تستوي في تحصيل منافعها بكل ممكن، وهذا يدلُّ على:

٢. أنَّ البشر أدعى بأن تكون فطرتهم مجبولة على نفس الأمر، بل أعظم من ذلك؛ لامتناع قصور فطر البشر عن تحصيل منافعهم، والسعي في أرزاقهم؛ لكمالهم وفضلهم على سائر الخلق،<sup>(٢)</sup> وهذا يفضي إلى القول:

٣. بأنَّ كُمل أهل الإيمان المتوجَّه إليهم هذا الخطاب النبوي الشريف هم أولى الناس بتحقيق موافقات الفطرة؛ لأن الإيمان مكملٌ للفطرة السوية، فهم أحرى بالسعي في أرزاقهم، مقتدين بذلك بالقدوات والمثل المنيفة من الرسل عليهم السلام والصحب الكرام، وصالحي المؤمنين قال ﷺ: "ما أكل أحد طعاماً أفضل من أن يأكل من عمل يده، وإنَّ نبي الله داود عليه الصلاة والسلام كان يأكل من عمل يده".<sup>(٣)</sup> (٤)

٤. أنَّ السعي يعتريه ما يعتريه من عوارض وأمور قد تبعث على القعود عن تحصيل الرزق خوفاً منها، أو استكانة عنها، ولكنَّ الطير لم يعقها شيء من عوائق الجو أو الأرض، بل سعت وهي عازمة غير مترددة — بهداية الله لها وفطرته لها —، وسعت وهي واثقة في تحصيل المبتغى، فكذلك أهل الإيمان يلزمهم الإعراض عن كل صارف يُقعد عن السعي ظناً بأن السعي غير

(١) انظر: آل الشيخ، "تيسير العزيز الحميد"، ١: ٢٣٤.

(٢) انظر: ابن القيم، "جلاء الأفهام"، ١: ٣٣٠.

(٣) البخاري، "صحيح البخاري"، ٧: ١٦٤، ك/ اللباس، باب: ما يذكر في المسك، رقم ٥٩٢٧.

(٤) انظر: ابن القيم، "جلاء الأفهام"، ١: ٢٨٧، محمد بن أبي بكر ابن القيم، "مدارج السالكين"، ١:





لازم، أو تكاسلاً عن السعي خشية من المخاطر المتوقعة في ابتغاء الرزق. (١)  
 ٥. أن الطير على قلة ما يروي ظمأها ويكفيها، وضالة ما يسد جوعها ويشبعها سعت  
 وغدت، فكيف بالإنسان كثير المبتغيات، غير متأنهي الرغبات، فهو للسعي أحوج وفي حقه  
 أكد.

٦. أنه أغفل البيان لجهة الغدو للتدليل على لزوم بذل الغاية والوسع في تحصيل الرزق من  
 كل وجه مشروع، وجهة مأذونة، وهذا فيه تأكيد للسعي وضرورته. (٢)  
 (ب) توقيت بدء السعي: وهو وقت البكور، المعبر عنه بالغدو، وقد تقدّم شرح معناه.  
 وفيه بيان فضل اغتنام وقت البركة في السعي، وحسن ما يعقب ذلك من إدراك البركات،  
 وتحصيل المبتغيات، وتكثير العوائد، وتقليل الفوائت، ويؤكد قول النبي ﷺ: "بورك لأمتي في  
 بكورها". (٣)

وفضل البكور معلوم تقريره، وذكره في هذا الحديث الشريف فيه الإلماح بأمور تزيد على  
 مجرد ذكر ذلك الفضل العظيم بما يمكن أن يرتب على النسق التالي:  
 ١. أن العبرة في الأرزاق بالمبارك فيها، دون الكثرة، إذ لو كان المقصود غير البركة في الرزق  
 لنبّه إلى وسائل أخرى تكسب الكثرة منه، ويعضد هذا:

(أ) أن المقصود الأعظم في طلب الرزق حصول الكفاف، وهو ما سألّه النبي ﷺ لآل

(١) انظر: محمد بن أبي بكر ابن القيم، "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل". تحقيق:  
 بلفقيه، (ط ٢)، الرياض، دار عطاءات العلم، بيروت: دار ابن حزم، ٢٠١٩ م، ١: ٢٥٠.  
 (٢) انظر: محمد عبد الرؤوف المناوي، "فيض القدير". (ط ١)، مصر، المكتبة التجارية، ١٣٥٦ هـ، ٥:  
 ٣١١.

(٣) سليمان بن أحمد الطبراني، "المعجم الأوسط". تحقيق: طارق عوض الله، (القاهرة، دار الحرمين،  
 ١٤١٥ هـ)، ١: ٢٢٩، الرقم: ٧٤٥.



بيته، حيث قال ﷺ: "اللهم اجعل رزق آل محمد كفافاً"، ولا يسأل ﷺ إلا الأكمل. (١)  
 (ب) إذا أضيف لما سبق مفاد التعليق في قوله ﷺ: "الرزقكم" حيث لم يشير ﷺ  
 إلى الكمّ الحاصل من الرزق، وإنما ذكر حصول كمال الكفاية وهي الشبع للطير بذلك الرزق،  
 وليس لازماً منه الكم، بل الأنفع منه. (٢)

(ج) أن النبي ﷺ لم يذكر استغراق زمان اليوم كله بالسعي، وإنما نبّه على الفضل بالسعي  
 في جزء منه وهو البكور؛ وهو وقت النشاط؛ (٣) ليحضر على الترقق في السعي، ويقطع التعلق  
 بالسعي، وشدة الحرص في تحصيل الرزق، والتهافت في جمعه، والوله على نيله أو فواته، فإن  
 الرزق لا يحصل بمحض الاجتهاد، إن لم يكن معه توفيق الله سبحانه، ولهذا قال سبحانه  
 وتعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾  
 [التوبة: ٢٨]، (٤) وهذا يؤصل لقاعدتين عظيمتين، وهما:

١. الإجمال في الطلب، فهو أصل كبير في طلب الرزق، فالسعة في الرزق لا تُنال بكثرة  
 السعي، والاهتمام في التحصيل ليس بلازم لحصول كمال الرزق، ولذا اكتفي ببيان فضل  
 توقيت السعي؛ ليتكّل على الله سبحانه، ويتتبع مواطن بركة في الابتغاء. (٥)

(١) انظر: السلطان، "مفتاح الأفكار للتأهب لدار القرار"، ١: ١٦٤.

(٢) ابن القيم، "جلاء الأفهام"، ١: ٢٨٧.

(٣) انظر: العسقلاني، "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، ٦: ١١٤.

(٤) انظر: وهبة الزحيلي، "التفسير المنير". (ط ١، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩١ م)، ١٠: ١٧٠.

(٥) محمد بن أبي بكر ابن القيم، "الداء والدواء". (ط ١، المغرب، دار المعرفة، ١٤١٨ هـ): ٨٤؛ وعلي بن  
 أحمد بن حزم، "الإحكام في أصول الأحكام"، تحقيق: أحمد شاكر، (د. ط، القاهرة: دار الحديث،  
 ١٤٠٤ م)، ١: ٧؛ ومحمد بن محمد الغزي، "حسن التنبيه لما ورد في التشبه". تحقيق: نور الدين طالب، (ط

١، سوريا، دار النوادر، ٢٠١١ م)، ١٢: ٣١.



٢. القناعة بالأرزاق، والرضا بالمكتوب منها، وعدم تطلع النفس لما سوى ذلك، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرَزَقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ١٣١] (١)

ج) أن كثرة الاشتغال بتحصيل الرزق يقدر في العقل وكماله، وبه يكون غير العاقلين من الخلق كهذه الطير المقتصدة في الطلب أكمل ممن خالفها في هذا الوصف. (٢)

د) وأن الوقت المبارك غير منقطع نواله، ولا منته خيره، وأن تكرار السعي في تحصيل الرزق فيه هو من معهود الطير ومعتاد شأنها، لدلالة الفعل المضارع (تغدو) على الاستمرار والدوام، فحري بأهل الإيمان الاقتداء بهم وأن يكون ذلك من مألوف حالهم. (٣)

### الثاني: عاقبة طلب الطير للرزق في الحديث

بالنظر إلى اللفظين الواردين في الحديث في وصف الطير، وانتصاب لفظي (خاصاً، وبطاناً) على الحالية (٤) يتضح بيان الحال المتفاوت بين أول الأمر وآخره، فالمسغبة حاصلة في مبدء السعي وتصور الأكباد بالجوع باعث على حثيث السعي المصاحب بكمال التوكل الجبلي على الله سبحانه وتعالى، فكان الجزاء المرتب على هذا الإحسان في عبادة التوكل هو تمام الإحسان منه وَجَلَّ، فحصل للطير ما هو فوق مجرد الاكتفاء المؤمل حال الخروج خاصاً إذ غاية ما يرجوه من ذلك حاله إنما هو سدُّ الرمق، وبلُّ الظمأ، فكان النوال بلوغ الكمال بحصول الكفاية بشبع البطون وذلك أعظم من مجرد امتلائها لقوله وَجَلَّ: "وتروح بطاناً"، وصدق الله

(١) انظر: عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، "القناعة والتعفف"، تحقيق: مصطفى عطا، (ط ١)، القاهرة: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٣ م، ٧١.

(٢) انظر: ابن حزم، "الإحكام في أصول الأحكام"، ١: ٧.

(٣) انظر: الغزي، "حسن التنبه لما ورد في التشبه"، ١٢: ٣٥.

(٤) انظر: محمد بن يوسف أبو حيان، "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: د. حسن هنداي، (ط ١)، دمشق، دار القلم، الرياض، دار كنوز إشبيلية، ١٩٩٧ م، ٤: ١٦٥.



عَلَيْكُمْ: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن: ٦٠].

وهذا الخطاب النبوي متجه إلى أهل الإيمان، فهم أول المخاطبين به، وإن أعمال مفهوم المخالفة للحديث الشريف في حيثية القصور عن تلك الصورة الأكمل للتوكل المأمور به في الشرع، يفهم منه أن القصور عنه يجانب رزق الطير، ويكون الجزاء بحسب ذلك القصور، ولا يخلو حال المخالفة لذلك الكمال المنشود من هذه الصور التالية:

١. الاعتماد على الله وعلى السبب.

٢. الاعتماد على السبب مطلقاً. فإنه يوكل إلى السبب، لقوله ﷺ: "من تعلق شيئاً وكل إليه". (١)

٣. عدم الاعتماد على الله، ولا التعلق به بالكلية، لا ثقة ولا عجزاً، ويتمحّض هذا المثال في أهل الكفر والعناد، فهؤلاء لا يقع منهم الإيمان الذي هو أصل التوكل، والتوكل عنه ينبثق وإليه يُرد، فإذا غُدم الأصل غُدم ما ينبثق منه بلا شك.



(١) الترمذي، "سنن الترمذي"، ٤: ٤٠٣، رقم: ٢٠٧٢، أحمد بن حنبل الشيباني، "مسند أحمد"، ٣١:

٨١، رقم: ١٨٧٨٥.



## المبحث الرابع

المراد بحق التوكل، والجواب على الفهم المخالف لأهل السنة في دلالات الحديث

وفيه مطلبان:

### المطلب الأول

#### المراد بحق التوكل

في ثنايا هذا الحديث العظيم نجد أن النبي ﷺ حضَّ على التوكل في أقصى درجات الكمال وأتمها في بابه، دون النص على لفظة توكل الطير إذ هي مما لا يعقل، وإنما بصورة فيها غاية الإيضاح لحال الطير في طلبها للرزق، فجعل الفعل الصادر منها هو التوكل الممتدح فلا شيء من التوكل يعلو على ذلك الكمال، ولا ثمة ما يفوقه، اعتماداً وثقة بالله تعالى، وتمام العبادة هو أعلى مقاماتها وهو أحد أعلى مقامات ومنازل الإحسان العظيم.<sup>(١)</sup> وفي هذا الوصف النبوي الشريف لحق التوكل من الأمور ما ينبغي التأمل فيها، وسردها على النحو التالي:

**أولاً:** كلمة حق في اللغة تدل على خلوص الشيء وتنقيته، وديمومته ولزومه وثبوتته، فعليه يكون المراد بحق التوكل هنا الخالص غير المشوب بما يكدر المعنى المشتمل عليه لفظ التوكل، الذي تقدم بيانه وهو الثقة والعجز المبني على كمال العلم بالله سبحانه وتعالى، ويضاف له التزام المؤمن لهذا الحق الخالص فلا يفارقه كما أنه لا تفارقه الحاجة إلى ما تقوم به حياته حساً ومعنى من الأرزاق.

**ثانياً:** لما ذكر النبي ﷺ حق التوكل لم يخبر عن حقيقته بلفظ يوضح كنهه، وإنما أحال إلى العاقبة وهي الرزق كرزق الطير التي تسعى غدواً، ولا شك أن خير ما يبين ويوضح معنى

(١) انظر: محمد بن الحسين الفراء، "كتاب التوكل". تحقيق: د. يوسف الطريف، (ط ١)، السعودية: دار



ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم هو كلامه ﷺ.

ثالثاً: واجتهاداً في البحث عن معنى لفظ حق التوكل سعى أهل العلم لمعرفة معناه، وتعددت عباراتهم لبيانها في هذا المقام، وما وقفت عليه من أقوالهم هي على النحو التالي:

١. حق التوكل هو عدم التعلُّق بالأسباب، وعدم الالتفات إلى النيل أو الفوات. (١)

وهذا المعنى يتملّكه النفي والسلب، والعدميّة من العبد في جميع حالاته، قبل وبعد حصول الرزق أو عدمه، حيث يقطع النظر عن المسبّبات والمسبّبات، ويحمل في طيّاته تمام التفويض وحسن التسليم بالمقضي المقدور. وهذا المعنى متوافق مع المعنى اللغوي للتوكل: وهي الثقة وهو جانب معنوي محض، ويعضد جانب عدم الالتفات الإلماح السابق في جبلة الطير كما مرّ بيانه.

٢. حق التوكل هو قطع تعلُّق القلب في الرزق بغير الرب مطلقاً، والعمل بمقتضى ذلك.

(٢)

وهذا الوجه وإن كان أخصر من سابقه، لكنه أجمع للمعنى، إذ فيه جمع بين العمل القلبي والحسي، فقطع التعلُّق متجه لقبليّة أو بعديّة حصول الرزق أو عدمه، والعمل وارد على كلا الأمرين.

٣. أنّ المقصود بحق التوكل: أحزم التوكل، وأكملّه، والمقصود بالحديث إنما هو بيان حال المؤمنين الأوائل وضمان الله لهم الرزق كهيفة رزق الطير. (٣)

(١) انظر: الكلاباذي، "بجر الفوائد"، ١٢٦؛ وعلي بن محمد القاري، "شرح مسند أبي حنيفة". تحقيق:

الميس، (د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ)، ١: ٥٩٤.

(٢) انظر: محمد بن عبد الهادي السندي، "حاشية السندي على ابن ماجه". (د. ط، لبنان، دار الجيل،

د. ت)، ٢: ٥١٤.

(٣) انظر: ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، ٢١: ٢٤.



٤. أن حق التوكل هو السعي في طلب الرزق، والاعتماد القوي على مسبب السبب. (١)
- وإذا أريد البحث في الحديث الشريف عن علاقة التوكل بالسبب، وترتيب المسبب على السبب، نجد أنه قد رتب المسبب على السبب ترتيباً باهراً فرتب نيل كمال الرزق على كمال المطلوب الأول تقريراً لترتب المسبب على السبب من الوجوه التالية:
- (أ) أن المشبه والمشبه به مفطوران على السعي لتحقيق المسبب، ومع ذلك طلب السعي في تحصيله تحضيضاً.
- (ب) أنه رتب المسبب على السبب كل بحسب ما يطبق، فيلزم السعي في تحصيل المسبب بالأسباب المقدور عليها، فالطير (تغدو) تسعى قدر وسعها لتنال ذلك المقدور، وأهل الإيمان أولى بالسعي، وأحرى منهم، لتعدد سبل اكتسابهم، وكل ذلك غير متجاوز فيه القدرة لكل جنسٍ منهما. (٢)
- (ج) أنه نبه على أحد أكمل الأسباب — الوسائل — التي تعين على حسن الابتغاء للمسبب، بالتمثيل بالبكور المبارك فيه، استغناء عن التفصيل لسبل التحصيل المرتب عليها كمال المسبب.
- (د) أن المسبب مضمون غير مشكوك في حصوله؛ حيث عبّر عنه بصيغة الماضي الدال على التحقق في الوقوع كما سبق بيانه.
- (هـ) أنه مع ترتيب المسبب على السبب، إلا أن المسبب عند طالبيه غير متوقع ولا محتسب قدره حين بذل السبب، ولكنه ترتب على أكمل حال، وهكذا حال الطير إذ غدت، حين أخلت النفس عن التعلق بغير رازقها. (٣) وهذا يوضح جلياً:

(١) انظر: عبد الرحمن بن ناصر السعدي، "الفواكه الشهية في الخطب المنبرية"، (ط ١)، الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، ١٩٩١ م، ٢٣.

(٢) انظر: الغزي، "حسن التنبه لما ورد في التشبه"، ١٢ : ٣٠.

(٣) انظر: ابن القيم، "جلاء الأفهام"، ٢٨٧.



و) أن ترتيب المسبب على السبب وإن كان يقضي باقترانهما، إلا أن حال العبد من تعلقه بالسبب أكمله أن يكون من وجه دون وجه، فيقطع القلب عن ذلك مطلقاً، فترفض اليقينات المسلّمات مسبقاً أن تخضع لقوانين الأسباب في ترتب المسببات عليها، فلا تأبه لإقبالها، ولا تكثر حين إدبارها، بل يتعلق القلب بمسببها سبحانه وتعالى، وتمضي الجوارح في الأخذ بها، بل والاجتهاد فيها، عملاً بالسنة المطهرة كما في هذا الحديث وغيره. (١)

قال البيهقي — رحمه الله —: "ينبغي ألا يكون تجريد هذا السكون عن الكسب شرطاً في صحة التوكل، بل يكتسب بظاهر العلم متعمداً بقلبه على الله تعالى، كما قال بعضهم: اكتسب ظاهراً وتوكل باطناً، فهو مع كسبه لا يكون متعمداً على كسبه وإنما يكون اعتماده في كفاية أمره على الله عز وجل". (٢)

ز) أن قيام الجوارح بالسعي في الأسباب دون تعلق القلب بها، يزيد في ثقة القلب بالاعتماد على الله في تحقيق الأرزاق وتكميلها؛ لأن الثقة تكتمل بعد بذل الطاقة والوسع، والطير هنا قد بذلت غاية مقدورها في غدوها في البكور، ولذا قفلت في الرواح وهي شبعى. (٣) وهذا يوضح:

ح) أن التوكل يكون قبل فعل السبب وأثناءه وبعد حصول المسبب، وذلك بالتوكل على الله سبحانه في حصول كمال الآثار المطلوبة من المسبب، وهذا ما يوضح معنى قوله ﷺ: "بطاناً" إذ حصل للطير كمال الغاية من تحصيل المأكول وهو الشبع، وهو أمر زائد على مجرد الحصول على الرزق. (٤)

ط) أن السعي في تحصيل المسبب ببذل السبب فيه ملحظ دقيق متعلق بتأكيد الفطرة

(١) انظر: ابن القيم، "مدارج السالكين"، ٢: ١٢٠.

(٢) البيهقي، "الجامع لشعب الإيمان"، ٢: ٩٧.

(٣) انظر: ابن القيم، "مدارج السالكين"، ٢: ١٢٤.

(٤) انظر: ابن القيم، "مدارج السالكين"، ٢: ١٣٩.





التي جبلت عليها النفوس في تحصيل الأسباب، إذ أن النفس لولا تعلقها بتحصيل المسبب لما سعت لذلك، ولما قُدر في الشرع التحضيض على ذلك السعي. وهذا يرشد إلى:

(ي) جواز التعلق بالأسباب دون الاعتماد المطلق عليها، إذ أنه لا يكون من الشرع الذم على ما جبلت النفوس عليه، فيسعى ويتعلق بتحصيلها، ولكن لا يقطع النظر عن مسببها سبحانه وتعالى، ونظيره قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۚ إِنَّ شَاءَ إِلَهٌ لَكُمْ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٨].<sup>(١)</sup>

(١) انظر: محمد بن عبد الله بن العربي، "أحكام القرآن". تحقيق: محمد عطا، (ط. ٣)، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣ م، ٢: ٤٧١.



## المطلب الثاني

موقف بعض المخالفين لأهل السنة من الدلالات العقدية في الحديث،

## والجواب على ذلك

ذهب بعض المخالفين لأهل السنة والجماعة إلى فهم الحديث من حيث دلالاته العقدية فهماً مغايراً، فأروا أن الدلالات السابقة ذكرها في الحديث ليست على بابها الذي يقول به أهل السنة في عدد من المسائل العظيمة، ويحسن أن يُسرد ذلك على النحو التالي:

١. دعواهم أن الطير مما لا يعقل، فلا يتأتى منها التوكل. (١) وقد سبق الكلام عن هذا الإيراد في المسألة الثانية من المبحث الثالث، وبيان وجوه الشبه بين جنس الطير والبشر التي ضرب لأجلها التشبيه المنيف في هذا الحديث الشريف.

٢. زعمهم أن السماء ليست مكاناً لا بتغاء الرزق. ويجاب على هذا:

أ- بأن ذلك غير متجه، فقد جاء في بعض روايات الحديث: "كما يرزق الطير في جو السماء".

ب- كما أنه قد ورد في القرآن الكريم ما يثبت أن السماء مكاناً للرزق، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تُنْقَوْنَ﴾ [يونس: ٣١]، بغض النظر عن ماهية الرزق الحاصل من السماء. (٢)

ج- كما أنه من المشاهد والمعلوم في شأن الطير أنها تصيب من أرزاقها في السماء كما يصيب البشر ذلك أيضاً، فإنها وإن وافقتهم في المشي على الأرض، وفارقتهم بالطيران في

(١) انظر: المناوي، "فيض القدير"، ٥: ٣٩٦.

(٢) انظر: الحسين بن مسعود البغوي، "معالم التنزيل". تحقيق: ضميمية، (ط ٤)، السعودية، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧ م، ٦: ٣٩٩.



السماء إلا أن البشر ينالون من أرزاقهم من السماء وإن كانوا لا يطيرون فيها، فذلك أعظم دلالة.

د- بل إنَّ في عد التصريح بمكان رزق الطير إجابة إلى المعهود المؤلف من حالها، كما أنه قد سكت عن تدبير الله للطير بتسخير الهواء له لطفاً ورحمة، لعظم الدلالة الكامنة في ذلك. (١)

هـ- وأعظم منه ما تضمن ما سبق من التنبيه على أنَّ رزق الله سبحانه وتعالى آتٍ خلائقه أينما كانوا للتدليل على عظيم قدرة الله البالغة النافذة.

٣. دعواهم: أنَّ الطير لا مدخل له في طيرانه، "بل هو من باب حركة يد المرتعش، لا حكم لها فيتردد في الهواء حتى يؤتى برزقه، أو يؤتى به إلى رزقه، هذا الذي يتعين حمل طيران الطائر عليه، أعني: أنه لا حكم له في الرزق، ولا ينسب إليه". (٢) والجواب عليه:

أ) أن هذا من أعظم الباطل، وهو قول الجمهوية الجبرية في مسألة القدر بأنَّ المخلوق لا قدرة له في فعل نفسه، ولا إرادة ولا اختيار، وأنه مجبور على فعله، (٣) وهو معارض للنصوص الصريحة التي تدلُّ على أنَّ العباد فاعلون حقيقة لأفعالهم، والله خالق أفعالهم. قال الله تعالى: ﴿لَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ﴾ (٢٨) ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢٩) [التكوير: ٢٨-٢٩] (٤) ب) كما أنَّ فيه صرفاً لظاهر قول النبي ﷺ عن ظاهره، وذلك تقول بغير علم، فإنَّ الغدو والرواح معنيان معروفان في كلام العرب ولا قرينة تدعو لصرف المعنى إلى غير الظاهر

(١) انظر: ابن عاشور، "التحري والتنوير"، ٢٩: ٣٧-٣٨.

(٢) المناوي، "فيض القدير"، ٥: ٣٩٦.

(٣) انظر: عبد القاهر بن طاهر البغدادي، "الفرق بين الفرق"، (ط ٢، بيروت، دار الآفاق، ١٩٧٧ م)، ٢١١.

(٤) انظر: ابن تيمية، "العقيدة الواسطية". تحقيق: أشرف عبد المقصود، (ط ٢، الرياض، أضواء السلف، ١٩٩٩ م)، ٢٣.



المتبادر إلى ذهن.

ج) وفيه جناية على النص بإخلائه من الإفادة، وجعل عبارات (الغدو والزّواح) التي مرّ الكلام على دلائلها حشواً من الألفاظ مزاداً في السياق دون عائدة، وكلام النبي ﷺ منزهة عن هذا.

٤. أنّ الحديث يرشد إلى عدم مباشرة الأسباب الدنيوية بالكلية، والاكتفاء بالإقبال على الآخرة لكفاية الله عبده عن أمري الدنيا والآخرة. <sup>(١)</sup> والجواب عليه:

أ) أنّ هذا الفهم مناقضٌ للجبلة المفطور عليها الخلق، سواء منهم البشر والعجماء، فالكل مطبوع على السعي ببذل الأسباب.

ب) أنّ هذا الفهم يخالف ظاهر النص وفهم أهل العلم مناقضة ظاهرة تماماً، كما مرّ ذكره عند الكلام على مباشرة السبب وعلاقته بالرزق في المطلب السابق.

ج) أنّ هذا الفهم للحديث هو عين التواكل المذموم بالعود عن بذل الأسباب والاعتماد على المقضي الأزلي دون السعي في بذل السبب.

(١) المناوي، "فيض القدير"، ٥ : ٣٩٦.



## الخاتمة

الحمد لله على جزيل عطائه، وعظيم إفضاله، وسابغ نواله، أحمده تعالى على ما أولى وأنعم، وأفاض وأتم وأكمل، وما يسر من تمام هذا البحث، وفي ختامه أجمل أهم ما برز كنتيجة ومحصلة من ثنياه في النقاط التالية:

١. التوكل في اللغة والاصطلاح يجتمعان في أصل المعنى، من جهة جانبيين، علمي: وهو الاعتماد على الغير ثقة، وعملي: وهو الاعتماد على الغير عجزاً، وتفويضاً، وهما قائمان على علم العبد بكمال الله تعالى قدرة، وعلم الله بما يصلح حال عبده، وافتقار عبده إليه.

٢. التوكل يمكن تقسيمه باعتبارات عديدة، باعتبار متعلقه، وباعتبار الاختيار والإلجاء، وباعتبار تعلقه بالسبب،

٣. علاقة التوكل بالتوحيد والإيمان تُبين فضائله وعظيم ثوابه ونوائله وارتباطه بجميع ضروب التوحيد والإيمان فضل تحقيق عبادة التوكل التي حضَّ عليها النبي ﷺ، وعلو مقامها، فهي أحد الأصول القلبية العظيمة، ومراتب الإيمان العلية.

٤. الحديث موضوع البحث من جوامع الكلم العظيمة وهو عمدة في باب، عني به الأئمة بإفراده بالتصنيف، وبيان غزير المعاني المضمنة في ألفاظه، وعظم فضل تحقيق عبادة التوكل التي حضَّ عليها النبي ﷺ، وعلو مقامها، فهي أحد الأصول القلبية العظيمة، ومراتب الإيمان العلية.

٥. الأثر العظيم لتحقيق العبادة في شؤون الدين والدنيا، وأنَّ ذلك يقارب عاقبة الفطر الجبلية التي طبع الله عليها عجم خلقه، في تحصيل مبتغاهم من الأرزاق وغيرها.

٦. اشتمل الحديث الشريف على أساليب لغوية باهرة — من التعبير بحرف (لو) المفيدة للشرط والتمني وهو الأطهر فيه، وحذف متعلق التوكل في الحديث، وأسلوب التشبيه في الحديث، وأسهمت هذه الأساليب في غزارة ألفاظه بالدلائل العقدية فيه.

٧. أنَّ الرزق لا تستغني عنه الخلائق البتة، والحاجة إليه متكررة بتكرر عود الأيام، فلا



تقف على المرة الواحدة، وما كان كذلك فالتوكل في تحصيله ملازم للمخلوق ما بقي على قيد الحياة.

٨. أن النفوس جُبلت على السعي في تحصيل الرزق، وتعلّقها الأسباب، لكنّ الاعتماد المطلق يجب أن يكون على مسبب الأسباب سبحانه وتعالى.

٩. أن التشبيه برزق الطير في الحديث، المبولين كغيرهم من جنس البشر على طلب الرزق، والسعي في تحصيله، واختصاصهم بهذا التشبيه دون غيرهم من المخلوقات حوى جملاً من الدلائل العقدية العظيمة.

١٠. هيئة طلب الطير للرزق في الحديث: من جهة جانب السعي، وتوقيت بدء السعي تظهر جلياً اجتهد الطير وبذل الوسع في تحصيل الأرزاق واغتنام الأوقات الفاضلة لذلك.

١١. عاقبة طلب الطير للرزق في الحديث: ليس فقط باكتفائها المطلق منه، بل بحصول كمال الأثر من المطلوب وهو الشبع.

١٢. المراد بحق التوكل خالصه وأكمّله وأتمه وذلك متحقق بتحصيل الشبه الكامل الوارد في الحديث، بالسعي في تحصيل الأرزاق واتخاذ الأسباب في ذلك، وأما التعلق المطلق بها أو نفيها بالكلية فهو مناف لذلك.

١٣. أن فهم الحديث لدى المخالفين لأهل السنة والجماعة كالجهمية ظهر فيه المعارضة الصريحة لأصول التوكل في هذا الحديث وغيره، وإخلاء لألفاظ الحديث من المعنى كلفظ الغدو والرواح وغيره.



## قائمة المصادر والمراجع

- ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد. "القناعة والتعفف". تحقيق: مصطفى عطا، (ط ١، القاهرة: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤١٣ م)
- ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد. "كتاب التوكل على الله". تحقيق: مصطفى عطا، (ط ١، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٩٣ م)
- ابن الأثير، المبارك بن محمد. "النهاية في غريب الحديث والأثر". تحقيق: الزاوي، الطناحي، (د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ هـ)
- ابن الجارود، سليمان بن داود. "مسند أبي داود الطيالسي". تحقيق: د. محمد التركي، (ط ١، مصر: دار هجر، ١٩٩٩ م)
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. "تلبس إبليس". (ط ١، لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢١ هـ)
- ابن العربي، محمد بن عبد الله. "أحكام القرآن". تحقيق: محمد عطا، (ط ٣، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣ م).
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "الداء والدواء". (ط ١، المغرب، دار المعرفة، ١٤١٨ هـ)
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "الروح". (د. ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٥ م)
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "جلاء الأفهام". تحقيق: شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، (ط ٢، الكويت: دار العروبة، ١٩٨٧ م)
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "طريق المهجرتين". تحقيق: عمر أبو عمر، (ط ٢، الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٤ هـ)
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "مدارج السالكين". تحقيق: الفقي، (ط ٢، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٣ م)
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "الفوائد". (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٣ هـ)
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "بدائع الفوائد". تحقيق: هشام عطا وآخرون، (ط ١، مكة المكرمة: مكتبة الباز، ١٤١٦ هـ)



- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "زاد المعاد في هدي خير العباد". (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، الكويت: دار المنار الإسلامية، ١٤١٥ هـ)
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر. "شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل". تحقيق: بلفقيه، (ط ٢، الرياض، دار عطاءات العلم، بيروت: دار ابن حزم، ٢٠١٩ م)
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "العبودية". تحقيق: زهير الشاويش، (ط ٧، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٢٦ هـ)
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "الاستقامة". تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (ط ١، المدينة المنورة: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣ هـ)
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "الفتاوى الكبرى". تحقيق: د. محمد عطا، مصطفى عطا، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ)
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "مجموع الفتاوى". (ط ١، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، المدينة المنورة، ١٤٠٣ هـ)
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. "الرسالة التدمرية". تحقيق: د. محمد رشاد سالم، (ط ١، المدينة المنورة: مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠٣ هـ)
- ابن حزم، علي بن أحمد. "الإحكام في أصول الأحكام". تحقيق: أحمد شاكر، (د. ط، القاهرة: دار الحديث، ١٤٠٤ م)
- ابن حميد، عبد الحميد بن حميد. "المنتخب من مسند عبد بن حميد". تحقيق: السامرائي، والصعيد، (ط ١، بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة، ١٩٨٨ م)
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. "جامع العلوم والحكم". (ط ١، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٨ هـ)
- ابن عاشور، محمد الطاهر. "التحرير والتنوير". (ط ١، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤ م)
- ابن ماجه، محمد بن يزيد. "سنن ابن ماجه". تحقيق: عبد الباقي، (د. ط، بيروت: دار الفكر، د. ت)
- ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". (ط ٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ)
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعراب". تحقيق: د. الخطيب، محمد علي (ط ١، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ٢٠٠٠ م).





- أبو حيان، محمد بن يوسف. "التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل"، تحقيق: د. هنداي، (ط ١، دمشق، دار القلم، الرياض، دار كنوز إشبيلية، ١٩٩٧م).
- أبو يعلى، أحمد بن علي. "مسند أبي يعلى". تحقيق: حسين أسد، (ط ١، دمشق، دار المأمون، ١٩٨٤م)
- أبو يعلى، محمد بن الحسين. "التوكل". تحقيق: د. يوسف الطريف، (ط ١، الرياض: دار الميمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٤م)
- الأزهري، محمد بن أحمد. "الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي". تحقيق: الألفي، (ط ١، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٩٩ هـ)
- الأصبهاني، أحمد بن نعيم. "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء". (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٨م)
- آل الشيخ، سليمان بن عبد الله. "تيسير العزيز الحميد". تحقيق: أسامة العتيبي، (ط ١، السعودية: دار الصميعي، ١٤٢٨ هـ)
- البخاري، محمد بن إسماعيل. "صحيح البخاري". تحقيق: محمد الناصر، (ط ١، بيروت، دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ)
- البزار، أحمد بن عمر. "مسند البزار". تحقيق: د. محفوظ الرحمن، (ط ١، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، ١٩٨٨م).
- البستي، محمد بن حبان. "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان". تحقيق: شعيب الأرنؤوط، (ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣)
- البغوي، الحسين بن مسعود. "شرح السنة". تحقيق: الأرنؤوط، الشاويش، (ط ٢، دمشق: المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣ هـ)
- البقاعي، إبراهيم بن عمر. "نظم الدرر في تناسب الآي والسور". تحقيق: المهدي، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ)
- البهقي، أحمد بن الحسين. "الجامع لشعب الإيمان". تحقيق: د. عبد العلي حامد، (ط ١، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٣م)



الترمذي، محمد بن عيسى. "سنن الترمذي". تحقيق: أحمد شاكر، (ط ٢، مصر: مطبعة الحلبي،

(١٩٧٧ م)

الحاكم، محمد بن عبد الله. "المستدرک". إشراف: د. المرعشلي، (د. ط، بيروت: دار المعرفة، د. ت)

حكمي، حافظ بن أحمد. "معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول". تحقيق: عمر أبو

عمر، (ط ١، الدمام: دار ابن القيم، ١٤١٠ هـ)

الخفاجي، عبد الله بن محمد. "سر الفصاحة". (ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢ م)

الراغب، الحسين بن محمد. "المفردات في غريب القرآن". تحقيق: محمد كيلاني، (د. ط، بيروت:

عالم المعرفة، د. ت)

رضا، محمد رشيد. "تفسير المنار"، (ط ١، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م)

الرماني، علي بن عيسى. "منازل الحروف". تحقيق: عرفان الدمشقي، (ط ١، بيروت: المكتبة

العصرية، ١٤٢٦ هـ)

الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق. "تاج العروس". تحقيق مجموعة من المحققين، (ط ٢، الكويت: مطبعة

حكومة الكويت، ٢٠٠٤ م)

الزحيلي، وهبة. "التفسير المنير". (ط ١، دمشق، دار الفكر، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩١ م)

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. "الفواكه الشهية في الخطب المنبرية"، (ط ١، الرياض، الرئاسة العامة

لإدارات البحوث العلمية، ١٩٩١ م)

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان". (ط ١، بيروت: مؤسسة

الرسالة، ١٤٢٠ هـ)

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. "القواعد الحسان"، (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، الكويت: دار

المنار الإسلامية، ١٤١٥ هـ)

السكاكي، يوسف بن أبي بكر. "مفتاح العلوم". تحقيق: الغزوي، (ط ١، دار إحياء العلوم، بيروت،

(١٩٩٨ م)

السلمان، عبد العزيز بن محمد. "مفتاح الأفكار للتأهب لدار القرار". (د. ط، السعودية: طبع

المؤلف، د. ت)



السندي، محمد بن عبد الهادي. "حاشية السندي على ابن ماجه"، (د. ط، لبنان، دار الجليل، د. ت).

سيبويه، عمر بن عثمان. "الكتاب". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط ٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٢ هـ)

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "مع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق: هنداي، (د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ هـ)

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. "الموافقات". تحقيق: مشهور حسن، (ط ١، السعودية، دار ابن عفان، ١٩٩٧ م)

الشنقيطي، محمد بن الأمين. "أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن". إشراف بكر أبو زيد، (د. ط، جدة: مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي، عالم الفوائد)

الشيبياني، أحمد بن حنبل. "مسند أحمد". تحقيق: الأرنؤوط وعادل مرشد، (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٥ م)

الصدقي، محمد علي بن علان. "دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين". تحقيق: الزاوي، الطناحي، (د. ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣ هـ)

العباد، عبد المحسن بن حمد. "فتح القوي المتين في شرح الأربعين". (ط ١، الدمام: دار ابن القيم للنشر والتوزيع، القاهرة: دار ابن عفان، ٢٠٠٣ م)

العثيمين، محمد بن صالح. "القواعد المثلى". تحقيق: عبد المقصود، (ط ٢، القاهرة: مكتبة السنة، ١٤١٤ هـ)

العثيمين، محمد بن صالح. "تفسير القرآن الكريم". (ط ١، الرياض، دار ابن الجوزي، ٢٠٠٩ م)

العراقي، أحمد بن عبد الرحيم. "الغيث الهامع شرح جمع الجوامع". تحقيق: محمد حجازي، (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤ م)

العسقلاني، أحمد بن حجر. "فتح الباري شرح صحيح البخاري". تحقيق: الخطيب، عبد الباقي، (ط ١، القاهرة: المكتبة السلفية، ١٣٨٠ هـ)

علي بن محمد القاري، "شرح مسند أبي حنيفة". تحقيق: خليل الميس، (د. ط، بيروت: دار الكتب



العلمية، ١٤٠٣ هـ)

الغزي، محمد بن محمد. "حسن التنبيه لما ورد في التشبيه". تحقيق: نور الدين طالب، (ط ١، سوريا، دار النوادر، ٢٠١١ م)

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. "العين". تحقيق: المخزومي، السامرائي، (د. ط، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٠ م)

الفوزان، صالح بن عبد الله. "الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد". (ط ٢، الرياض: طبع الرئاسة العامة للبحوث العلمية، ١٤١٢ هـ)

الفيومي، أحمد بن محمد. "المصباح المنير". (ط ٥، القاهرة: المكتبة الأميرية، ١٩٢٢ م)  
القراقي، أحمد بن إدريس. "الفروق في أنوار البروق". تحقيق: خليل المنصور، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٨ م)

القزويني، أحمد بن فارس. "معجم مقاييس اللغة". تحقيق: عبد السلام هارون، (ط ١، سوريا: دار الفكر، ١٩٧٩ م).

القزويني، محمد بن عبد الرحمن. "الإيضاح في علوم البلاغة". تحقيق: الغزاوي، (ط ١، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٨ م)

القضاعي، محمد بن سلامة. "مسند الشهاب". تحقيق: حمدي السلفي، (ط ١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥ م)

الكرماني، محمد بن عبد اللطيف. "شرح المصاييح". تحقيق: نور الدين طالب، (ط ١، الكويت، الأوقاف الكويتية، ٢٠١٢ م).

الكلاباذي، محمد بن أبي إسحاق. "بحر الفوائد المسمى بمعاني الأخيار". تحقيق: محمد حسن، أحمد فريد، (ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٩ م).

المبارك، فيصل بن عبد العزيز. "تطريز رياض الصالحين". تحقيق: د عبد العزيز آل حمد، (ط ١، الرياض، دار العاصمة، ٢٠٠٢ م)

المرادي، حسن بن قاسم المرادي. "الجنى الداني في حروف المعاني". تحقيق: قباوه، نديم، (ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ)



المراغي، أحمد بن مصطفى. "تفسير المراغي". (ط ١، مصر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٤٦ م).

المطرزي، ناصر بن عبد السيد. "المغرب في ترتيب المعرب". تحقيق: فاخوري ومختار، (ط ١، سوريا: مكتبة أسامة بن زيد، ١٩٧٩ م).

المقريزي، أحمد بن علي. "إمتاع الأسماع". تحقيق: محمد النميسي، (ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩ م).

المقريزي، أحمد بن علي. "تجريد التوحيد المفيد". تحقيق: د. السايح، د. الجميلي، (د. ط، القاهرة: مركز الكتاب للنشر، د. ت).

المنأوي، محمد بن إبراهيم. "كشف المناهج والتنقيح في تخریج أحاديث المصاييح". تحقيق: د. محمد إسحاق، (ط ١، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٤ م).

المنأوي، محمد بن عبد الرؤوف. "فيض القدير". (ط ١، مصر، المكتبة التجارية، ١٣٥٦ هـ).

المنأوي، محمد عبد الرؤوف. "التيسير بشرح الجامع الصغير". (ط ٣، الرياض، مكتبة الإمام الشافعي، ١٩٨٨ م)،

الميداني، عبد الرحمن بن حسن. "البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها". (ط ١، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ١٤١٦ هـ).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. "صحيح مسلم". (ط ١، الرياض، بيت الأفكار الدولية، ١٤١٩ هـ).

### الدوريات

العبيد، عبيد بن علي. "تفسير أسماء الله الحسنى". مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم الشرعية، العدد: ١١٢، (١٤٢١ هـ): ١٤٧-٢٥٧.

القشيري، ندى بنت فايز. "المسائل العقدية المتعلقة بحديث عمر بن الخطاب" سمعت رسول الله ﷺ يقول: لو أنكم توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خفافاً وتروح بطاناً". مجلة الإحياء تصدرها كلية العلوم الإسلامية، جامعة باتنة (١)، الحاج لخضر - الجزائر، العدد ٢٢، المجلد ١٩، (سبتمبر ٢٠١٩ م): ١٥١-١٨٦.